جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

الميدان: العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية

دراسة حالة CNEP بنك بولاية ورقلة للفترة 2012 - 2016

من إعداد الطالبين: العربي قلاع الدم

يوسف الشحمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/06/22

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ.د. عبد اللطيف مصيطفى .....(جامعة غرداية) رئيسا

أ.د. أحلام بوعبدلي..... .(جامعة غرداية) مقررا مشرفا

أ. فريد بن عربة..... (جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الإهداء

إلى رمز الحنان و بسمة الحياة، ومن ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعاء

و أتمنى من الله أن يطيل في عمرها و يمدها بالصحة و العافية ألا وهي

أمي الغالية.

إلى من يعجز اللسان عن وصف فضله و جميله، للذي أنبتني نباتا حسنا و كان لي بمثابة السراج المنير، إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل، الصبر والمثابرة

أبي العزيز حفظه الله وبارك في عمره,

إلى أحب الناس على قلبنا إخوتنا وأخواتنا،

و إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد بالقول أو العمل و لم يبخل علينا بالنصح،

و أخص بالذكر كل الأصدقاء و إلى كل الذين أحببناهم و أخلصنا النية في حبهم.

إلى كل من جمعنا معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم

وخاصة طلبة ماستر نقدي وبنكي دفعة 2018/2017

إلى من تذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

لكم جميعا نهدي ثمرة جهدنا...

العربي و يوسف

شكر وعرفان

"شهد الله انه لا اله إلا هو والملائكة وألو العلم قائما بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم"

(الآية 99 سورة آل عمران)

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، واحمده سبحانه على

توفيقه وعونه لنا على إنجاز هذا البحث ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه وسلم.

فإننا نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا أن وفقنا لإتمام هذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للدكتورة / بوعبدلي أحلام ،

التي تكرمة بالإشراف على هذه الدراسة والتي قدمة لنا المشورة والنصح

والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة جامعة غارداية وكذا جميع الطاقم الإداري

خاصة موظفي قسم العلوم الاقتصادية

وجزا الله خيرا كل من كان له دور من قريب أو بعيد و كل من ساهم وساعد

في انجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

العربي و يوسف

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق المستخدمة في تسعير القروض المصرفية و أثرها على ربحية البنوك، و الوقوف على متطلبات هذه العملية بالشكل السليم و في ظل بيئة متغيرة باستمرار و مدى ارتباطها بالنظام المصرفي، إذ تم استخدام المنهج الكمي و المنهج التحليلي في إجراء هذه الدراسة من خلال القوائم المالية الخاصة بالبنك CNEP ورقلة للفترة الممتدة بين 2012 - 2016 ،حيث إستعملنا طريقة المربعات الصغرى البسيطة والمتعددة لابراز النتائج وذلك عن طريق نموذج EVIEWS8 .

إتبعت هذه الدراسة المناهج المذكورة سابقا لإختبار الفرضيات وتم الوصول إلي نتائج منها أن البنك CNEP يهتم كثيراً بعامل الربح و يهمل نوعية الإستثمارات المولدة للربحية، كما اتضح عدم حدوث أيّ تغير بالزيادة أو النقصان في أسعار القروض المصرفية الخاصة بعمليات التمويل خلال فترة الدراسة مما يعني أن تأثيرها على الأرباح يأتي فقط من خلال عدد العمليات المنفذة من قبل البنك خلال العام المالي.

انتهت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: ضرورة قيام المصارف بالتعريف بالقروض المصرفية وأسعارها حتى يفضي ذلك إلى تشجيع المستثمرين بزيادة التعامل المصرفي وبالتالي القدرة علي تحقيق المزيد من الإيرادات وبالتالي القدرة علي المنافسة، على المصارف الجزائرية الاتجاه نحو وضع أسعار تنافسية لجذب المزيد من العملاء المستقبلين وتحقيق رضا العملاء الحاليين.

الكلمات المفتاحية: قروض المصرفية، تسعير، ربحية البنوك التجارية،CNEP.

Summary:

The aim of this study was to identify the methods used in the pricing of bank loans and their effect on the profitability of banks. Also, the requirements of this process should be properly understood in a constantly changing environment and the extent to which they are related to the banking system. Through the Bank's CNEP financial statements for the period 2012-2016.

This study followed the above mentioned methods to test the hypotheses. Results were obtained that the CNEP Bank is very concerned with the profit factor, neglecting the quality of the profit-generating accruals. It also became

apparent that there was no change in the increase or decrease in bank loan prices during the study period. On profits comes only through the number of transactions executed by the bank during the fiscal year.

The study concluded with several recommendations, the most important of which is: the need for banks to identify bank loans and their prices so as to encourage investors to increase banking and thus the ability to achieve more revenues and thus the ability to compete, Algerian banks the trend towards competitive pricing to attract more customers and achieve satisfaction current customers.

Key words: bank loans, pricing, profitability of commercial banks, CNEP

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
الفهرس	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
مقدمة	أ-ث
الفصـل الأول: الأدبيـــات النظريـــة والتطبيقيـــة لأثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية	31-1
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتسعير القروض المصرفية و ربحية البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم تسعير القروض المصرفية	3
المطلب الثاني: مفاهيم حول ربحية البنوك التجارية	17
المطلب الثالث: أثر عملية التسعير على ربحية المصارف التجارية	22
المبـحث الثاني: الأدبيـات التطبيقيـــة لارتباطات تسعير القروض مع ربحية البنوك التجارية	24
المطلب الأول: الدراسات الـوطنيـــة	24
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبيـــة	25
المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة	28
خلاصة الفصل الأول	31
الفصـل الثاني: الدراســة الميدانيــة لبنك CNEP بولاية ورقلة	73-33
تمهيد	33
المبـــحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	34
المطلب الأول: طريقة الدراسة	34
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	37
المطلب الثالث: عرض نتائج مؤشرات الربحية	38

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة الدراسة والنتائج المتوصل إليها	39
المطلب الأول: تحليل الدراسة	39
المطلب الثاني: تقديم نتائج الدراسة	46
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	70
خلاصة الفصل الثاني	73
خاتمة	75
قائمة المراجع	79

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.2	متغيرات الدراسة بالنسبة لعامل الربحية	36
2.2	متغيرات الدراسة بالنسبة لعامل الربح	36
3.2	مؤشرات الدراسة بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية	38
4.2	مؤشرات الدراسة بالنسبة لمعدل العائد على الأصول	38
5.2	مؤشرات الدراسة بالنسبة للتغير النسبي للفوائد الدائنة	38
6.2	مؤشرات الدراسة بالنسبة للتغير النسبي للفوائد المدينة	39
7.2	تغير ربحية بنك CNEP ورقلة (2012-2016)بالدينار الجزائري	39
8.2	تأثير تغيرات سعر الفائدة في ربحية بنك CNEP ورقلة	40
9.2	الفوائد على الودائع تحت الطلب	41
10.2	الفوائد على الودائع لأجل	41
11.2	الفوائد على القروض	42
12.2	تطور أسعار الفائدة 2012-2016	45
13.2	مؤشرات العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	47
14.2	تحليل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	48
15.2	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار بين العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	51
16.2	مؤشرات العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	52
17.2	تحليل الارتباط بين العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	53
18.2	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار بين العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	56
19.2	مؤشرات صافي الربح والفوائد الدائنة و المدينة	57
20.2	تحليل الارتباط بين صافي الربح والفوائد الدائنة و المدينة	58
21.2	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار بين صافي الربح والفوائد الدائنة و المدينة	60
22.2	مؤشرات الإيرادات و الفوائد الدائنة	61
23.2	تحليل الارتباط بين الإيرادات و الفوائد الدائنة	62

24.2	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار بين الإيرادات و الفوائد الدائنة	65
25.2	مؤشرات المصاريف والفوائد المدينة	66
26.2	تحليل الارتباط بين المصاريف و الفوائد المدينة	66
27.2	التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار بين المصاريف و الفوائد المدينة	69

قائـــــمة الأشـــــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.1	خطوات منح القرض	08
2.1	مراحل عملية التسعير	13
3.1	العوامل المؤثرة في قرارات التسعير	16
4.2	الهيكل التنظيمي لبنك CNEP	35
5.2	تغيرات صافي الربح قبل الضريبة	40
6.2	المتغيرات المستقلة والتابعة التي تأثر على ربحية البنك CNEP	45
7.2	التمثيل الانتشاري لمتغير حقوق الملكية بدلالة التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة	49
8.2	التمثيل البياني لإختبار الإرتباط الذاتي بين ROE والتغير النسبي للفوائد	50
9.2	التمثيل الانتشاري لمتغير عائد على الاصول بدلالة التير النسبي للفوائد	54
10.2	التمثيل البياني لإختبار الإرتباط الذاتي بين ROA والتغير النسبي للفوائد	55
11.2	التمثيل الانتشاري لمتغير صافي الربح بدلالة الفوائد الدئنة والمدينة	59
12.2	التمثيل الانتشاري لمتغير الايرادات بدلالة الفوائد الدائنة	64
13.2	التمثيل الانتشاري لمتغير المصاريف بدلالة الفوائد المدينة	69

المقـــــــدمة

أ– توطئة

تعد الأنظمة المصرفية شريان الحياة الإقتصادية في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية، نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المسطرة من طرف السلطات العمومية، وهذا الأمر يتطلب منها الزيادة في كفاءتها وفعاليتها الإدارية ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية وسعيها لبناء مركز استراتيجي متميز، من أجل تفعيل وظيفة الوساطة المالية لضمان و جدب أكبر عدد من المتعاملين معها.

ضمن هذا السياق فعملية منح القروض تعتبر من أهم الوظائف التي تمارسها البنوك، من خلال التنفيذ الأمثل للسياسة النقدية و الإئتمانية، لتضمن له أهدافه في الربحية، و قد تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية طرق تسعير القروض لكونها من أحد العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية.

إن نموذج تسعير القروض الجيد، هو الذي يتم على أساس تقدير تكاليف الإقراض، وتكاليف المخاطر و التمويل وتحقيق أكبر ربحية للبنك، بالإضافة الى ذلك الموازنة الرشيدة بين منح القروض وجذب الودائع بشكل يلائم ميزانية البنك ويعزز المنافسة السوقية .

ب – طرح الإشكالية:

تعتبر عملية تسعير القروض المصرفية من أهم العمليات ذات التأثير على جانب الإيرادات و الأرباح، فهي العنصر المهم من بين عناصر المزيج التسويقي الذي يُولد الإيرادات، و أيضا تحتل التسهيلات الإئتمانية الحجم الأكثر أهمية من مجموع الأصول الكلية في البنك، وتعود عليه نسبة كبيرة من الإيرادات التي تتمثل بالفوائد التي يحصل عليها من الزبائن المقترضين نظير منحهم الإئتمان، و في ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي :

– ما مدى تأثير عملية تسعير القروض المصرفية على ربحية CNEP بنك للفترة 2012– 2016 ؟

من خلال تقديم الإشكالية الجوهرية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

– هل يوجد إرتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة؟

– هل تتماشى سياسة و إستراتيجية تسعير القروض المعتمدة من قبل البنك والأهداف المرجوة منه؟

– هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود إطار كمي للإيرادات والفوائد المدينة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$؟

– هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصاريف البنك والفوائد المدينة المرتبطة بمخرجاته عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$؟

– هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل من الفوائد والدخل التشغيلي للبنك عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$؟

ت – فرضيات البحث:

للإلمام بإشكالية البحث المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

– لا يوجد إرتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة و المدينة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة، و بين متغير صافي الربح قبل الضريبة في البنك محل الدراسة.

– يوجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة) والمتغير التابع (الايرادات) عند مستوى دلالة يقارب إلى 1 الصحيح.

– لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع المتمثل في المصاريف و المتغير المستقل المتمثل في الفوائد المدينة.

– لا يوجد إرتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين متغير معدل العائد على الأصول والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة.

ث – مبررات اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات، نذكر منها:

- التعرف على مفهوم تسعير القروض المصرفية وكيفية نجاعة هذه العملية في توليد الأرباح للبنوك التجارية؛
- يعتبر من المواضيع الهامة في التخصص؛
- بالإضافة إلى محاولة معالجة الإشكاليات بطريقة قياسية تسمح بفهم الموضوع بصفة رياضية؛
- التعرف إلى مدى نجاعة الإجراءات و التدابير المتبعة من طرف البنوك في عملية تسعير القروض .

ج – أهداف الدراسة وأهميتها:

أهداف الدراسة:

تعمل هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على مختلف الإشكاليات وأسئلة البحث بغية الوصول إلى مجموعة من الأهداف، والتي نوجزها فيما يلي:

- دراسة نظام تسعير القروض المصرفية داخل أحد البنوك الجزائرية؛
- الوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على تسعير القروض المصرفية؛
- إبراز الأثر الرابط بين عملية التسعير و ربحية المصارف.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الميزات المندرجة تحت موضوع تسعير القروض المصرفية كجزء من عمليات البنك و أنشطته المختلفة، إذ أن معرفة هذه العملية التي تواجه النشاط المصرفي وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، و بالتالي تحقيق أهدافها، وهذا في ظل التحولات والتحديات التي تواجه البنوك وخاصة مع اعتماد نمادج جديدة لتسعير القروض في العمل المصرفي.

و تتضح أهمية البحث أيضا على أنه خضع لدراسات تحليلية للوقوف على عيوب و محاسن طرق تسعير القروض المصرفية المتبعة حالياً في البنوك الجزائرية، و أثرها على زيادة إيراداتها جراء هذه العملية، التي تقدمها المصارف.

ح – حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية: و تتمثل في بنك CNEP بورقلة .

الحدود الزمانية: و تشمل الفترة من (2012 – 2016)،وهذا باعتبار القوائم المالية مقسمة الى ثلاثيات لتصبح السنة مكونة من أربع عينات.

خ – منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة على أسئلة البحث و إختبار صحة الفرضيات من عدمها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و هذا من خلال الاعتماد على الكتب،

المقالات، الرسائل و البحوث العلمية، المؤتمرات والملتقيات والدوريات المتخصصة التي تناولت موضوع البحث، و التحليل لمختلف المفاهيم المتعلقة بتسعير القروض و أثرها على ربحية البنوك التجارية.

أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال تحليل القوائم المالية المقدمة من طرف البنك محل الدراسة عن طريق النماذج القياسية، المتمثل في الفوائد المدفوعة على القروض و الفوائد المدفوعة على الودائع من جهة أخرى، بهدف التحقق من مدى نجاعة الإجراءات والتدابير المستخدمة في تسعير القروض المصرفية المتبعة من طرف هذا البنك.

د – مرجعية الدراسة:

إعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المراجع المتنوعة من حيث الزمان و المكان و التي لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة " تسعير القروض المصرفية وأثره على ربحية البنوك التجارية"، و التي تمثلت بالأساس في الكتب، بحوث جامعية، المجلات العلمية، المؤتمرات و الملتقيات، و أيضا الاستعانة بالمواقع الإلكترونية.

ذ – صعوبات البحث:

لقد و اجهتنا أثناء إعداد البحث المعوقات و الصعوبات التالية:

- شح المعلومات الممنوحة من طرف البنوك، نظرا للسياسة المتبعة من الدولة و السرية المبالغ فيها ؛
- تداخل مفهومي تسعير القروض وتسعير الخدمات الأخرى لم يسمح لنا بسرعة تحديد الموضوع؛
- صعوبة ضبط حدود البحث ، خاصة أنه موضوع ذو طابع مفاهيمي كمي متشعب.

ر – هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة حول موضوع البحث، ولاختبار الفرضيات المقدمة بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، ارتأينا تقسيم موضوع بحثنا هذا إلى فصلين بناء على المعلومات المتوفرة لدينا و اعتمادا على منهجية IMRAD، حيث خصص الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لتسعير القروض و أثرها على ربحية البنوك التجارية، وكذلك عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، أما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة الكمية التي تم فيها عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة و تحليل القوائم المالية من خلال توضيح كيفية إنجاز الدراسة، و هذا بعرض لأهم نتائج الدراسة بعد تحليلها ومناقشتها، وفي الأخير تقديم حوصلة البحث من خلال جملة من النتائج، الإقتراحات وآفاق البحث كنظرة مستقبلية.

الفصل الأول:

الأدبيـــــــات النظريـــــــة والتطبيقيـــــــــة لأثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية في كل بلدان العالم اللبنة الأساسية في دعم النشاطات الإقتصادية ، حيث تمثل الملجأ الأساسي لتمويل عمليات الإستثمار وذلك عن طريق تعبئة المدخرات من مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وتقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع ، وهذا للعمل على تحقيق تدفق رؤوس الأموال بين المودعين و المقترضين.

و بإعتبار قرارات تسعير القروض المصرفية التي تتخذها البنوك هي المكسب المهم لتحقيق أهدافه، وتمتل العنصر المهم الذي يولد الربحية، وبذلك يأتي هذا الفصل لبيان تسعير القروض المصرفية و فعاليته في توليد الأرباح للبنوك من حيث المفهوم، العوامل المؤثرة، مراحل عملية التسعير و أثرها على الربحية وذلك من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول الإطار النظري لتسعير القروض المصرفية و أثره على ربحية البنوك, بينما يتناول المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية حول الموضوع محل الدراسة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لتسعير القروض المصرفية و ربحية البنك التجاري

تعد القروض المصرفية الإستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية، و هي من أهم الخدمات التي تعمل عليها و في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها، ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند تسعير القروض وعرضها على العملاء.

المطلب الأول: مفهوم تسعير القروض المصرفية

للبنوك التجارية عدة أعمال تقوم بها كاستقبال الودائع و خصم الأوراق وغير ذلك من الأعمال، و تقديم القروض للعملاء و هي الوظيفة الأساسية، بحيث تستقبل الودائع من أفراد ليسوا بحاجة إليها وتقدمها إلى من هم بحاجة إليها[1].

الفرع الأول: عموميات حول القروض المصرفية

1: مفهوم القروض المصرفية

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف ، وقبل أستعرضها لا بد من توضيح المعنى الاصطلاحي للقرض.

القرض باللغة الإنجليزيةCREDIT " " نجد أنه من عبارةCREDO" " وهي تركيب الاصطلاحية.

1. " CARD "ويعني باللغة السنسكريتية ثقة.

2. " DO "ويعني باللغة اللاتينية أضع.

وعليه فالمصطلح الأصح الثقة[2]. وفيما يلي بعض التعاريف للقروض.

تعريف 01: تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.

والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على اقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بتسهيلات الإئتمانية ويحتوي على مفهوم الإئتمان و السلفيات حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني لدلالة على معنى القروض المصرفية[3].

[1] سيداوي فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2014- 2015،ص7.

[2] هبال عادل، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2011-2012،ص2.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية، مصر،2008،ص ص103-104.

تعريف 02: تعرف القروض المصرفية بأنها الثقة التي يوليها البنك لتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه.

تعريف 03: القروض المصرفية تمثل في جوهرها ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط الجاري لقطاعي الأعمال والتجارة وذلك لتغطية إحتياجات الإقراض والمنشئات فيها من رأس المال العامل[1].

2 : تقسيمات القروض المصرفية

تقسم القروض المصرفية وفق عدة معايير ونذكرها باختصار وهي كالأتي:

أولا: تصنيف القروض حسب معيار الزمن

1.القروض قصيرة الأجل : تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتتميز هذه القروض بخاصة التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء ،ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض ،وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي:

أ .قروض الإعارة: وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.

ب .الحساب الجاري :هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة[2].

2.القروض المتوسطة الأجل:

ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة لتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

3.القروض طويلة الأجل :

وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان و إستصلاح الأراضي وبناء المصانع[3].

[1] خضران يحي و بن طرفة موسى،دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 30.

[2] هبال عادل، مرجع سابق، ص7.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص113.

ثانيا: تصنيف القروض من حيث الغرض منها أو النشاط الإقتصادي

أ– القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال :نشاطات الإستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة و التي لا تتعدي في الغالب أثنا عشر شهرا وذلك خلال دورة الإستغلال، و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها.

ب– القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستثمار :نشاطات الإستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج و إما على عقارات ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، و نشاطات الإستثمار تختلف عن نشاطات الإستغلال من حيث الموضوع و الطبيعة و المدة وتبعا لذلك تختلف قروض تمويلها و هي زمنيا متوسطة وطويلة الأجل.

ج– القروض المقدمة للأفراد :هي ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الإستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن)، و من بين هذه القروض بطاقات القرض[1].

3 : إجراءات وخطوات منح القروض.

يمر القرض بعدة مراحل قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار و التعاقد، و سنري فيما يلي أهم هذه المراحل:

أولا: الفحص الأولي لطالب القرض.

تبدأ حياة القروض بالطلب الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك، و فيه يطلب الموافقة على منحه قرضا، و عادة ما يقدم الطلب إلى الفرع الذي يتعامل معه العميل أو تتركز معاملاته معه [2].

ينشا أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقا لشروط يتفق عليها عند عقد القرض، و لا يمنح القرض إلا عندما يتأكد من سلامته و مقدرة العميل على السداد طبقا لشروط المتفق عليها ،فالحرص مهما بلغت دراجته لن يمنع من و جود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر، و هذا لن يمنع البنك من أن يحتاط في منحه القرض وأن يمتنع عن المخاطرة التي لا مبرر لها حيث أن خسائره في الإقراض معناه قلة في أرباحه و خصوصا و أن السعر الأعلى للفائدة يحدده القانون[3].

[1] http://www.startimes.com/?t=14963497,02-06-2018;00.35.

[2] هبال عادل، مرجع سابق، ص12.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص105.

ثانيا :التحليل الائتماني للقرض المصرفي.

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملاءة المالية للعميل، و فيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

كما أن عملية التحليل الائتماني تمثل الإلمام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية "الشخصية والسمعة، القدرة على السداد ،رأس المال، الظروف الإقتصادية المحيطة و الضمانات المقدمة" و لقد تعاظمت أهمية الدور الذي تتولاه إدارة التحليل الائتماني بالبنوك في تجميع المعلومات عن عملاء الائتمان مع زيادة درجة التقلب في الحياة الإقتصادية و تعدد حالات الفشل الائتماني بدء بمرحلة الإنفتاح الإقتصادي، و قد أدركت المصارف في الدول المتقدمة أهمية هذه الوظيفة منذ فترة فأطلقت على أجهزة التحليل لديها أسم إدارة البحث و الإستقصاء.

ثالثا: التفاوض مع طالب القرض.

بعد الدراسة السابقة عن طبيعة القرض و مقدم طلب الائتمان تقوم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه و طريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك و سعر الفائدة.

و يعد التفاوض مع طالب القرض على درجة عالية من الأهمية و في ضوء التحليل الائتماني يتم التفاوض و ذلك بمقابلة إحتياجات العميل و ظروفه و إحتياجات البنك و يتناول التفاوض أيضا حجم التمويل و مدته و ترتيبات خدمة العميل[1].

رابعا :إتخاذ القرار.

على ضوء تحليل البيانات المتاحة والمفاوضات مع العميل فغن القرار الذي يقترحه الموظف المختص قد يأخد أحد الصور الأتية: قبول أو رفض أو الحصول على معلومات إضافية، وفي الحالة الاخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على معلومات إضافية مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوافر تلك المعلومات، وإذا ما اشارة التوقعات إلى أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قرار غير إقتصادي، فإنه ينبغي الإعتماد على الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أو ضمن الطلبات المقترح رفضها [2].

و يقوم الطرفان البنك المقرض (العميل)و المقترض عند الإتفاق بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

[1] هبال عادل، مرجع سابق، ص ص 13-14.
[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،ط3، 2000، ص242.

خامسا: صرف القرض.

بصدور القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الإدارية المختصة، يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرص، حيث يشترط لبدأ إستخدام القرض توقيع كل من العميل و الضامن على العقد و إتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه قرار منح القرض من ملاحظات و تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الإالتزامات، و بعد التوقيع على العقد يحق للمقترض البدء في استخدام القرض، و منه وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقترض[1].

سادسا: متابعة القرض.

كذلك قد تنص سياسات الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها، لإكتشاف أي صعوبات محتملة في سداد بما يسمح بإتخاد الاجراءات الملائمة في الوقت المناسب وقد تتثمل المشكلات في إنخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة أو على الإطلاق.

هذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير، الذي ينبغي أن تتخد بعده إجراءات معينة تنص عليها السياسة بما يتضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها [2].

سابعا: تحصيل القرض "إسترجاع القرض."

إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الائتمان، و لضمان متابعة عملية السداد و التحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

ثامنا: التقييم اللاحق:

وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة و الموضوعة قد تحققت.

تاسعا: بنك المعلومات

من الضروري المرور بهذا الإجراء المتمثل في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات أي وضعها في الحساب الآتي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلة، والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات التي تتبع لمنح القرض[3].

[1] هبال عادل، مرجع سابق، ص ص 15.
[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 218.
[3] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص16.

الشكل رقم(1-1): خطوات منح القرض.

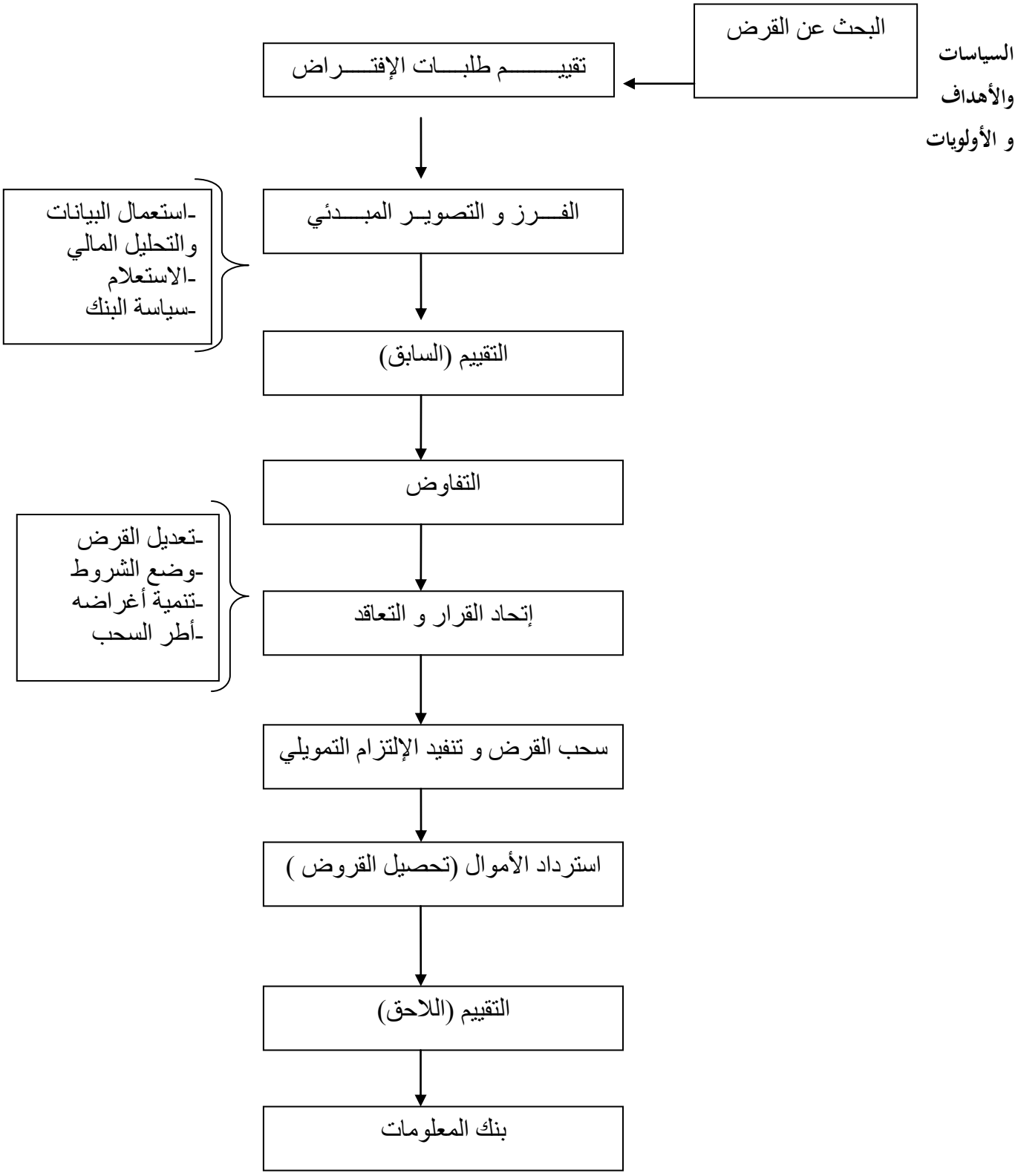

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص134.

الفرع الثاني: تسعير القروض المصرفية :

يعد النشاط السعري من الأنشطة المهمة والحيوية التي تمارسها جميع النظم الإقتصادية، ويبرز إستخدام السعر في دراسات التسويقية بإعتبارها ركنا حيويا من أركان المزيج التسويقي المصرفي، إذ على ضوئها تحدد العلاقة بين البنك والزبون.

1:مفهوم السعر:

أولا :تعريف السعر[1]:

يمثل السعر بالنسبة للمستهلك تلك القيمة النقدية أو العينية التي تحدد من قبل المنتج ثمناً لسلعته أو خدمته وما تمثله من منافع أو فوائد، وينظر للسعر على أنه تلك القوة الـشرائية التـي يظهرها المسك للحصول على السلعة أو الخدمة المطلوبة.

ولا يمكن تحديد مفهوم للسعر قبل أن يتم مقارنته بالقيمة أو المنفعة وهي مفـاهيم متفاوتـة وذات علاقة ببعضها البعض، فالمنفعة هي خاصية الخدمة التي تجعلهـا قـادرة علـى إشـباع الحاجات وتحقيق الرغبة.

ويضيف بأن السعر يعبر عن إنعكاس أو تجـسيد لقيمـة الشيء بالنسبة للمستهلك خلال فترة معينة.

من التعريفات السابقة يتضح أن السعر يتميز بالتالي:

1.هو التعبير عن قيمة السلعة أو الخدمة من قبل المنتج أو من قبل المستفيد.

2.يتم التعبير عن قيمة السلعة أو الخدمة بالنقود.

3.السعر يدفع لتحقيق رغبات وحاجات المستفيد.

4.إن هذا التقييم للسلعة أو الخدمة يكون لفترة محدودة.

ثانيا: مفهوم السعر المصرفي:

هو قرار وضع الأسعار الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة، مع مراعاة جملة أمور تدخل في مفهوم السعر، فالتسعير هو : وضع اسعار عالية بما يكفي لتغطية تكاليف والحصول على فائدة من جانب و منخفضة بما يكفي لإجتداب الزبائن من جانب أخر، كما أنه لايمثل طريقة لتغطية تكاليف التشغيل وإحداث غطاء إيجابي فحسب، بل أنه استراتيجية تسويقية كبيرة أيضا.[2]

و تتأثر محفظة القروض لدى المصرف بشكل كبير بالضوابط التنظيمية التي تحكم العمل المصرفي في أي بلد من البلدان، و يرجع ذلك إلى تأثير نوعية محفظة القروض في عنصر المخاطرة و عنصر الأمان أكثر من أي عنصر آخر في إطار العمل المصرفي [3].

[1] ساطع سعدي شملخ، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، دراسة ميدانية، رسالة درجة ماستر للمحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص32.

[2] ثامر ياسر البكري ، تسويق الخدمات الصحية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص261.

[3] الشعار محمد، أسس العمل المصرفي، الجندي لطباعة والنشر، حلب، 2005، ص415.

ثالثا: عملية التسعير[1]:

تعرف بأنها قرار تحديد الأسعار الذي يتخذ من خلال عملية إدارية متكاملة مع مراعاة جملة أمور تتداخل في مفهوم السعر، فالتسعير هو وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف والحصول على الأرباح من جانب، وأسعار منخفضة بما يكفي لاجتذاب الزبائن من جانب آخر والتسعير الأمثل ليس طريقة لتغطية تكاليف وإحداث غطاء إيجابي فحسب بل إنه إستراتيجية كبيرة يجب أن تأخذ بالاعتبار كل الأهداف التسويقية خلال عملية التسويق.

فمثلاً عند تحديد أسعار الفائدة هناك أسس ينظر إليها في البداية عند تحديد تكلفة الأموال و بالتالي تحديد سعر الفائدة المدينة فضلاً عن النظر إلى السيولة وأوضاع السوق و القدرة الإدارية على إدارة الأموال لدى المصرف.

2:مراحل عملية التسعير:

تمر عملية تحديد السعر للسلعة أو الخدمة بعدد من المراحل و التي من خلالها يتم تجنب الكثير من حالات عدم التأكد المرتبطة بقبول أو عدم قبول السعر المفروض عليها من وجهة نظر المشتري الحالي أو المستقبلي و المراحل هي[2]:

المرحلة الأولي :تحديد أهداف التسعير :

تختلف أهداف التسعير من بنك لآخر، و هذه الأهداف تتعلق ببقاء و استقرار خدمات المصارف في السوق إما بالاحتفاظ بالحالة الراهنة أو تعظيم الربح و زيادة الحصة السوقية مع أخذ بعين الاعتبار الأهداف قصيرة الأجل و الأهداف طويلة الأجل، و التسعير من أجل التدعيم و التنمية بها يسمى بـ " السعر الاجتماعي" الذي تحدده مؤسسات القطاع الحكومي[3].

[1] ساطع سعدي شملخ، مرجع سابق، ص33.

[2] عماد الدين أحمد السندي أحمد، أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الايرادات في المصارف السودانية، السودان، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007، ص15.

[3] عيساوي زينب، أثر السياسة التسعيرية للخدمات على القرار الشرائي للمستهلك، شهادة ماستر في العلوم التجارية، ورقلة 2010-2012،ص 19.

المرحلة الثانية: تحديد الطلب

هذه المرحلة دقيقة و مهمة، حيث يتم تحديد العلاقة بين الكميات المطلوبة و العوامل المحددة لها في مقدمتها السعر ، في شكل دالة طلب ، يمكن ترجمتها في منحى يبين التغيير في الأسعار الذي في الأخير يؤدي إلى تغير في الطلب ، حيث أن إرتفاع الأسعار الخدمات يؤدي إلى إنخفاض في الطلب و العكس نظرا للعلاقة العكسية بينهما، و مقدار الطلب على الخدمة و أسعارها يمكن التعبير عليه رياضيا في المعادلة التالية :

مرونة الطلب = التغيير النسبي في الكمية المطلوبة / التغيير النسبي في السعر

المرحلة الثالثة: تقدير التكاليف

التكاليف تعتبر قاعدة لا يستطيع القائمون على النشاط التسويقي ، في مجال تسعير منتجاتهم ، و يمكن التميز بين نوعين من التكاليف :

1-التكاليف الثابتة الكلية : وهي التي لا يتغير في مجموعها الحاصل في عدة الوحدات المنتجة أو المعالجة و من أمثلتها إيجار المحل ، و هي ليست ثابتة بشكل مطلق.

2-**التكاليف المتغيرة الكلية**: و هي مجموع التكاليف التي تغير بتغيير عوامل المتعلقة بإنتاج و بيع (تقديم الخدمة) مثل : المواد الأولية ، أجور العمال ، الكفاءة .....[1]

المرحلة الرابعة: تحليل أسعار المنافسين:

أسعار المنافسين توفر قاعدة معلوماتية واسعة عن تكاليف وإيرادات المنافسين الرئيسيين في الصناعة وبناءً علية تقوم الجهات المختصة بالمصرف بمهمة جمع هذه المعلومات من مختلف المصادر (داخلية وخارجية) وتحليلها وبيان نقاط القوة والضعف فيها بالنسبة لكل منافس رئيسي، وعلي أساس المعلومات والبيانات التي تم جمعها وتحليلها توضع الأسعار المقبولة من العملاء النهائيين [2].

[1] عيساوي زينب، مرجع سابق، ص ص 19-20.
[2] عماد الدين أحمد السندي أحمد، مرجع سابق، ص20.

المرحلة الخامسة : اختيار سياسة التسعير:

تسعى السياسات التسعير إلى تحديد دور التسعير كواحد من عناصر المزيج التسويقي ، وعند تحديد السياسات التسعيرية لا بد من مراعاة مجموعة من العوامل أهمها :

- القدرة على التعامل مع المنتجات الجديدة؛
- التقيد بالتعليمات التي تتعلق بعملية التسعير؛
- مراعاة الظروف التنافسية؛
- القدرة على مساعدة رجال التسويق على مواجهة وحل المشاكل العملية المتعلقة بالأسعار؛
- تنفيذ أهداف التسعيرة.

المرحلة السادسة: تحديد السعر:

بعد أن تقوم البنوك بوضع سياستها التسعيرية لمنتجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في السعر و المتابعة الجيدة للخطوات السابقة، تكون قد وصلت إلى المرحلة الأخيرة و هي إختيار طريقة التسعير التي تحقق أهدافها المسطرة ، حيث تجد البنوك أسعارها في مجال محصور بين أسعار منخفضة لا تحقق أية أرباح ، و أسعار مرتفعة لا يتوقع أن تحقق أية مبيعات، و يبقى على البنوك أن تختار السعر المناسب في هذا المجال الذي يحقق لها الأهداف المخططة وفق العوامل المؤثرة كالمنافسين، أو في أي نقطة يتم تحديد السعر المناسب لها[1].

[1] عيساوي زينب، مرجع سابق، ص ص 20-21.

الشكل رقم (2-1): مراحل عملية التسعير

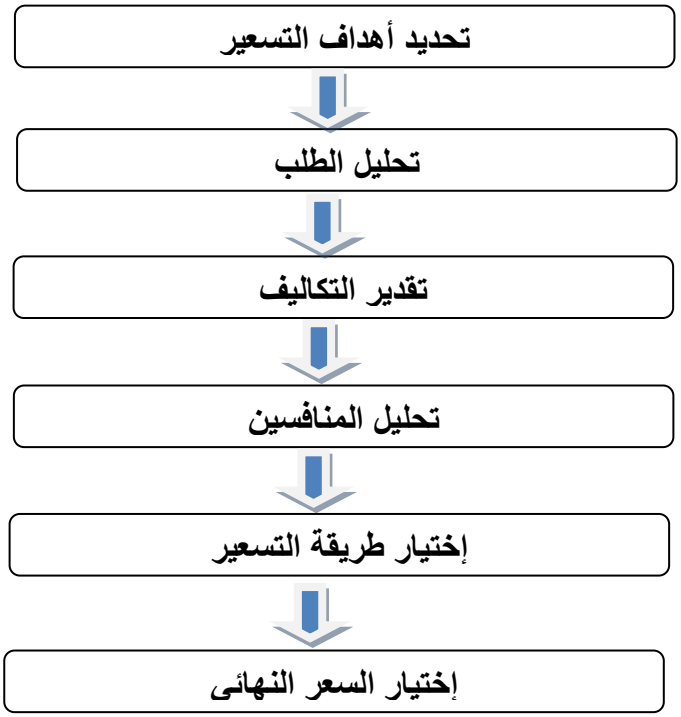

المصدر: بيومي محمد عمارة، سياسات التسعير وخصومات البيع، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، كلية التجارة، 2009-2010، ص 234.

3: دراسة العوامل المؤثرة في قرارات التسعير :

عند تحديد السعر أو الأسعار للخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف هناك العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان و يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين :

1 : العوامل الداخلية : و هي عوامل تنبع من داخل المصرف نفسه ونذكرها كالتالي:

أ. الأهداف التسويقية : إذا ما كان الهدف السوقي المحدد هو إنتاج خدمة ذات جودة عالية بهدف الصمود في السوق بوجه المنافسة والتنافس في ذات الوقت مع المنتجات المماثلة في السوق و في قطاع الأرباح و المداخلات المرتفعة فإن ذلك يتطلب الدخول بأسعار مرتفعة للخدمة، أما إذا كان الهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن (وعلى الأخص محدودي الدخل) فإن هذا يتطلب الدخول إلى السوق بأسعار منخفضة للخدمة ، و في نفس الوقت قد يسعى المصرف إلى تحقيق أهداف إضافية و إذا ما كانت هذه الأهداف تتصف بالوضوح والواقعية كلما كان تحقيقها أسهل .

ب. إستراتيجية المزيج التسويقي : إن قرارات التسعير يجب أن يتم تنسيقها مع المنتج و التوزيع و الترويج (عناصر المزيج التسويقي) كي يتم تشكيل برنامج تسويقي مؤثر ومتماسك فالقرارات المهيأة لعناصر المزيج التسويقي الأخرى قد تؤثر في قرارات التسعير فقرار طرح منتج بجودة عالية مثلا سوف يعني بأنه على المصرف أن يفرض أسعارا أعلى لتغطية التكاليف الأعلى ، و عموما المصارف غالبا ما تضع أسعاراً معينة لمنتجاتها ومن ثم تكون قراراتها الخاصة بالمزيج التسويقي على أساس الأسعار التي تريد المطالبة بها[1] .

ج. عامل التكلفة: لتحديد أسعار المنتجات يجب الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المنتج، و لهذا على الإدارة أن تكون لها معرفة شاملة بهذه التكاليف لاتخاذ قرارات تسعير رشيدة ملائمة لوضعها[2].

د. اعتبارات المنظمة: على البنوك أن تقرر من الذي يجب أن يضع الأسعار حيث أن الأسعار غالبا تقرر من الإدارة العليا و التسعير يكون من اختصاص مدراء الأقسام مع احتفاظ الإدارة العليا بوظيفة وضع أهداف التسعير والسياسات السعرية، و التي غالباً ما تتوافق مع الأسعار المقدمة من المستويات الإدارية الدنيا[3].

[1] عماد الدين أحمد السندي أحمد، مرجع سابق، ص 16.
[2] دريدري بشير، سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن الواحات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص59.
[3] عماد الدين أحمد السندي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2:**العوامل الخارجية**: العوامل الخارجية التي تؤثر على قرارات التسعير تتضمن الموقف الائتماني للعميل و ظروف السوق و الطلب و المنافسة وعناصر بيئية أخرى حيث تحدد التكلفة الحدود الدنيا للأسعار . و من العوامل الخارجية:

أ. الموقف الائتماني للعميل : وفية تتم دراسة الحالة الائتمانية للعميل لمعرفة ما إذا كانت الحالة الائتمانية له جيدة أم عكس ذلك، وفي حالة الموقف الائتماني الجيد فإن العميل يمنح معدلات أفضل للهوامش علي القروض والعكس صحيح مع ضرورة مراعاة عدد مرات تعامل الزبون وذلك عبر تحليل ربحية الزبون.

ب. ظروف السوق : تتعرض المصارف لدرجة كبيرة من المنافسة ليس فقط من المصارف الأخرى وإنما من قبل المؤسسات المالية الأخرى بالإضافة لأعضاء سوق الأوراق المالية ، وتبعا لهذه المنافسة اتجهت المصارف إلى ما يعرف بفلسفة التوجه بالسوق عند تحديد الأسعار وفيها يتم النظر إلى التسعير كعنصر مكمل لبقية عناصر المزيج التسويقي داخل إطار إستراتيجية تسويق محددة مع ضرورة التأكد من أن الأسعار التي يتقاضاها المصرف تتوافق مع البرنامج التسويقي ككل.

ج. مرونة الطلب علي الخدمات المصرفية:

تتحدد مدى مناسبة إتباع أي من سياسات التسعير (كشط السوق , التغلغل في السوق, القيمة المدركة, قيادة السعر) إلى درجة كبيرة بمدى مرونة الطلب على الخدمة المصرفية في السوق ويقصد بمرونة الطلب على الخدمة المصرفية درجة حساسية الطلب على الخدمات المصرفية للتغيرات في مستويات أسعارها . ففي بعض الأسواق يلاحظ أن الطلب يبدو أنه لا يتأثر كثيرا بالأسعار أو أنه يتأثر إلي نقطة معينة (الطلب على الودائع غير مرن) وفي هذه الحالات يمكن للمصرف أن يعدل في الأسعار على الخدمات المصرفية المقدمة لهذه الشريحة دونما خوف من تأثر الطلب على هذه الخدمات بالتغير في الأسعار.

من ناحية أخرى هناك بعض الأسواق والأنشطة المصرفية ذات حساسية تجاه التغيرات في الأسعار كما تتوقف المرونة كذلك على قيمة نشاط العميل ودرجة نضج مشتري الخدمة المصرفية وتفهمه للنواحي المالية المصرفية في السوق. ومع ذلك فإن المرونة السعرية في حد ذاتها لا تفسر استجابة الأسواق لمستويات الأسعار المتغيرة ، ولكنها تمثل احد المعايير التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الأسعار[1].

[1] عماد الدين أحمد السندي أحمد، مرجع سابق، ص ص17- 18.

الشكل رقم(3–1): العوامل المؤثرة في قرارات التسعير

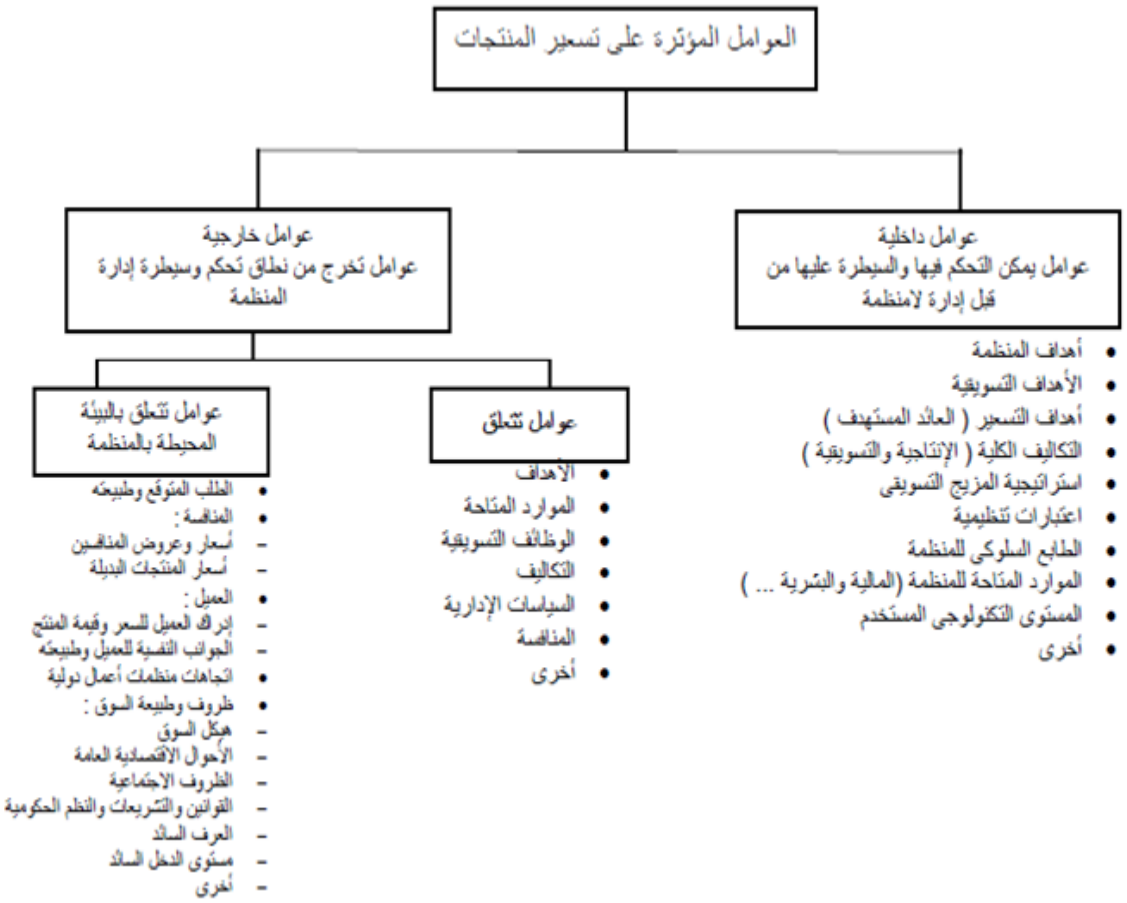

المصدر: بيومي محمد عمارة، مرجع سابق، ص50.

المطلب الثاني:مفاهيم حول ربحية البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقيق أقصى عائد ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد مختلف إلتزاماته و لتكوين قدر كافي من الاحتياطات بالإضافة إلى توزيع جزء من الأرباح الناتجة على أصاحب رأس المال، بإضافة إلى كون المعيار الأساسي لمدى كفاءة إدارة البنوك هو حجم الأرباح التي يحققها، و البنوك التجارية ما هي إلا مؤسسات مالية هدفها الرئيسي تحقيق اكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الأول : الربحية في المصارف التجارية

للتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهوم الربح و الربحية

1:الربح [1]:

للربح عدة مفاهيم نورد منها:

أ–المفهوم المالي للربح: يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، ولتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، و إستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من إستثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر ، و هذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذلك.

ب– المفهوم المحاسبي :هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أي أنه الفرق بين قيمة العوائد المتحققة وبين كلفتها ،ويمكن توضيح ذلك وفق المعادلة الآتية :

$$P=TR-TC$$

تمثل الربح المحاسبيPحيث أن:

Total Revenu:تمثل الإيراد الكليTR

Total Coste:تمثل التكاليف الكلية TC

ج – المفهوم الإقتصادي :أما من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريف الربح بأنه "عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضاف إليها تكاليف الفرص البديلة ويعبر عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية عن الإيرادات الكلية (التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية) وهذا يعني أن الربح الإقتصادي اقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف الضمنية في إجمالي التكاليف و يمكن التعبير عن الربح الإقتصادي وفق المعادلة الآتية :

$$P=TR-(TC+Cn)$$

حيث أن:

P :الربح الإقتصاديEconomico Profit

[1] رقاقبة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر للفترة 2004-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص3.

TR :الإيراد الكليTotal Revenue

TC:التكاليف الكلية Total Coste

Cn:تكاليف الفرص البديلة

2: الربحية:

تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، و الربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية[1].

و تتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن إرتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الإدارية و التشغيلية، إضافة إلى الفوائد التي بدفها المصرف على الأموال المودعة لديه، هذا و يسعي المصرف التجاري إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيرادات الإجمالية و نفقاته الكلية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصي حد ممكن أو الاثنين معا.

ومن الجدير بالذكر أن الفوائد المقبوضة الناتجة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الكبر من إيراداته، وهذا الأمر يؤدي إلى أن يكون لمخاطر سعر الفائدة أثر كبير على الإيرادات المصرف.

و من هنا فإن تنويع إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير فوائد) يعتبر مؤشرا جيدا على كفاءة المصرف في مجال تعظيم الربحية و تقليل المخاطر.

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، و الربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات ،و إما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ،علما بأن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية[2].

3: مصادر الأرباح للبنوك التجارية

تتكون مصادر الأرباح من الفوائد المحصلة من القروض والفوائد (الأرباح الرأسمالية) المحصلة من الإستثمارات، و أجور الخدمات المختلفة، وسنتناول هذه المصادر بالتفصيل كأتي:

[1] اللوزي وأخرون، ادارة المصارف، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997، ص122.
[2] رقاقبة نبيلة، مرجع سابق، ص4.

أولا :الفوائد على القروض:

حيث تمثل القروض و السلفيات من أهم عناصر الإيرادات للبنوك التجارية حيث تتأثر عملية منح البنوك البنكية بازدياد الطلب عليها من جهة وسياسة ترويج القروض من جهة أخرى، فكلما زاد الطلب على القروض و تمكن البنك من إستفاءها كلما زادت أرباحه كما أن تنوع الخدمات البنكية للعملاء يساهم في زيادة حجم القروض، حيث أن حجم إيرادات البنوك يقدر بأسعار الفائدة على الإقراض .

ثانيا :الفوائد والأرباح الرأسمالية من الإستثمارات:

حيث تختلف السياسات المصرفية للإستثمار في الأوراق التجارية عن تلك المتبعة في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات، حيث تتخذ البنوك للإستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقود، فبدلا من أن تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة تعتمد إلى إستثمارها في أوراق مالية يحقق إليها عوائد، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك، مما يجعل من هذا الإستثمار يستهدف تحقيق الربحية والسيولة.

ثالثا :أجور الخدمات المصرفية المختلفة :

تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات لعملائها و التي تحصل لقاءها على مجموعة من الفوائد أو العمولات الأجور[1].

الفرع الثاني:المتغيرات المؤثرة في ربحية المصارف التجارية[2]:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية و عوامل خارجية.

أ- العوامل الخارجية(External factors):

- أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، و تؤدي أسعار الفائدة دورا فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف، وإن معظم إيرادات المصارف التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة؛

[1] رقاقبة نبيلة، مرجع سابق، ص ص5-6.
[2] علي محمود محمد، سعر الفائدة وثاتيره في ربيحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، 2014،ص ص543-544.

- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها؛

- التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية و الظروف الاقتصادية و السياسية؛

- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي؛

- المنافسة.

ب- العوامل الداخلية(Internal factors):

-هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال؛

-توظيف الموارد: توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للأستثمار في القروض والأوراق المالية، إذْ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري، إذْ إن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنَّها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها؛

- أرباح أو خسارة (الأوراق المالية) وأرباح أو خسائر (القروض)؛

-عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه؛

-حجم المصرف و إدارته؛

- السيولة.

الفرع الثالث :مؤشرات قياس الربحية[1]:

بإعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهنالك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقيم ذلك، و نذكر أهمها فيما يلي:

1- معدل العائد على حقوق الملكية: (ROE):

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity مدى كفاءة الإدارة في إستغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد المستثمر، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مرضي للملاك، إلا أنا هذا المؤشر غير ملائم إذا ارتفعت أسعار الفائدة حيث يؤدي ذلك إلى تحجيم الوعاء الضريبي، وينعكس ذلك على مصداقية المعدل على حقوق الملكية الذي ارتفع بسبب تضخمه.

وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كتالي:

معدل العائد على حقوق الملكيةROE=النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

2- العائد على الأصول:(ROA):

يعتبر معدل العائد على الأصول Return on Assets مقياس من مقاييس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح و حجم الأموال المتاحة للإدارة، و هو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و لا يعكس الأنشطة التمويلية، في ربحية المؤسسة، و يعطي بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول ROA=صافي الدخل / إجمالي الأصول

3- منفعة الأصول : (AU):

ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

[1] محمد الصغير ديبونة، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية، حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2015، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص ص10-11.

4- هامش الربح: (PM):

الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف و يقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

5- الرافعة المالية (مضاعف حق الملكية EM):

يقاس بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المطلب الثالث : أثر عملية التسعير على ربحية المصارف التجارية

الفرع الأول: علاقة التسعير الموجهة بالسوق بتحقيق الربحية: إن مدير التسويق في البنك يكون أمامه إطار للحركة يأخذ في حسبانه كل العوامل المتعلقة بالتسعير ويمكن تلخيص حدود هذا الإطار فيمايلي:

- أن السعر ينبغي أن يكون أعلى من تكلفة المتغيرة من المنتج، وبدون ذلك لايمكن للبنك تحقيق أرباح.
- ينبغي أن يكون السعر في حدود معينة بحيث لا يعتقد العميل أنه مرتفع جدا أو منخفض جدا.
- ينبغي أن يحدد السعر أخدا في الحسبان المعدلات والإسعار السائدة في السوق، لكن ليس بالضرورة أن تكون مطابقة تماما.
- ينبغي تحديد السعر عند المستوى الذي يحقق اقصى عائد على الإستثمار على موارد البنك، وهي قابلة للنفاذ[1].

الفرع الثاني : مجموعة أهداف التسعير المرتبطة بالأرباح [2]:

تعتبر القرارات المتعلقة بالتسعير من القرارات الهامة في صياغة الإستراتيجية التسويقية ، إذ الهدف الرئيسي للإستراتيجية التسويقية للمصرف هو تقديم خدمات مصرفية ومن بينها القروض الممنوحة ؛حيث تلبي الحاجات المالية والائتمانية للعملاء عند مستوى الربحية الذي تسعى إدارة المصرف لتحقيقه، فإذا استطاع المصرف تقديم خدمات مناسبة وأتاحها أمام العملاء ، ثم ترويجها لهم بالشكل الذي يساعد على استمالة سلوكهم الشرائي لهذه الخدمات، فإن السعر غير المناسب سيؤدي إلى عدم قبول العملاء لها، بل سيترك أثرا سلبيا على ربحية المصرف، لهذا فإن السعر المناسب يمثل متطلبا أساسيا للنجاح في تسويق الخدمة المصرفية، و بذلك يجب أن ترتبط بالأهداف التسويقية للبنك، أي أن السياسات التي ترسم في تسعير القروض المصرفية وإجراءاتها و طرقها التي يتبناها المصرف لذلك ينبغي أن تعتمد على ظروف السوق و المنافسة ، بالإضافة

[1] عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، دار البيان لطباعة والنشر،القاهرة،1999، ص222.

[2] https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=6132,12-04-2018,21.00.

إلى الاعتماد على عنصر التكلفة.

ونذكر مجموعة الأهداف المرتبطة بالأرباح كالتالي :

أ- تعظيم الأرباح:

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيها الهدف الأساسي الذي تسعي إليه المشروعات لكافة أنواعها المالية، غير إن تعظيم الأرباح في البنوك التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة، حيث يعد الربح أحد الأهداف الأساسية للمصرف و هو ما يعنى بتحقيق معدلات معقولة من الأرباح للمساهمين و يختلف مستوى الأرباح المطلوب من مصرف لآخر.

ب- تعظيم العائد على الاستثمار:

فقد يكون الهدف من عملية التسعير هو تحقيق نسبة العائد المطلوبة على الأموال المستثمرة في المصرف، لذا فقد تقوم إدارة المصرف بتحديد الأسعار على أساس هذه النسبة بمعنى أن يتم إضافة نسبة العائد المطلوبة لتكلفة الخدمة.

ج-المحافظة على نوعية الائتمان مع نظم قوية لإدارة المخاطر:

فقد يكون أحد أهداف المصرف هي سلامة المركز المالي للمصرف و المحافظة على استقراره ومكانته في السوق، و تتميز هذه السياسة بعدم التهور في تقديم القروض ولا تسمح هذه السياسة بتركيزات الائتمان.

المبحث الثاني: الأدبيـــات التطبيقيـــة لارتباطات تسعير القروض مع ربحية البنوك التجارية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة و متغيراتها، و محاولة إبراز أهم الاختلافات و الفروقات بين هذه الدراسات و بين دراستنا الحالية، و ما يميز هذه الأخيرة عن باقي الدراسات محل المقارنة.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

سنتطرق هنا إلى بعض الدراسات الوطنية التي تناولت موضوع البحث بصفة مباشرة أو غير مباشرة

1- مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالجزائر.

تمحورت إشكالية الدراسة حول ماهية محددات والمتغيرات التي من شأنها التأثير على ربحية البنوك التجارية؟ وماهية درجة تأثيرها؟، وتوصل الباحث الى النتائج التالية [1]:

تطورت ربحية البنك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 الى غاية سنة 2009، وهذا ما يتضح لنا من خلال مؤشرات قياس الربحية المعتمدة في الدراسة، ومن الملاحظ على هذه المؤشرات أن النمو كان فيها بصفة متزايدة وبشكل مستمر خلال هذه الفترة، مما يعني أن إدارة وتسيير العمليات البنكية لهذه الفترة كانت إدارة موفقة إلى حد كبير، حيث يعتمد البنك بصفة أساسية في مصادر أمواله كغيره من البنوك التجارية على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة، وبذلك تشكل ودائع التوفير الجزء الأكبر من هيكل ودائع العملاء مقارنة بباقي أنواع الودائع الأخرى؛ وكذلك يعتمد البنك بدرجة أساسية فيما يخص توظيف المختلف لمصادر أمواله على أساليب الإستثمار المصرفي التقليدي؛و يحاول البنك إتباع في إستخدامات أمواله على سياسة مصرفية حدرة فيما يخص الإستثمارات المرتبطة بدرجة معينة من المخاطرة.

2- مسعى سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنيت هذه الدراسة على الإشكالية التالية: كيف يمكن تشكيل مثل هذا السعر؟، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج[2]:

تعتبر ودائع الأفراد من أهم موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية،وتوجد محدودية سياسة المنافسة السعرية في جذب الودائع في الجزائر، على الرغم من تعميم شبكة الإعلام الآلي في كافة وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلا أن تكلفة الأجور لا تزال مرتفعة وذلك بنسبة 60% من تكاليف التشغيل داخل البنك وبالتالي نستنتج أنه مهما بلغت عصرنه البنك وتطوره يبقى العنصر البشري هو الأساس في تقديم الخدمة المصرفية ، حيث تعتبر وظيفة إدارة الأصول والخصوم أحد الوظائف الهامة لتوجيه القرارات المستقبلية تعظيم العائد على الملكية والتوجه

[1] مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 31، 2010، ص ص 404 – 405.

[2] مسعى سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص136.

الآمن نحو أنشطة جديدة على المدى القصير، وحماية القيمة الاقتصادية للبنك على المدى الطويل، و ذلك للتخصيص الأمثل لموارد البنك والتحديد الدقيق لتكلفتها عاملا أساسيا لتجنيب البنك مخاطر التحويل وخطوة هامة نحو وضع سياسة سعرية متميزة تضمن نجاح البنك.

3- هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر.

بنيت هذه الدراسة على الإشكالية التالية: ما هي الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض، و ما هي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة؟

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج[1]:

إن القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها ، حيث إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، و يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة للبنك، وفي حالة الرفض يكون هناك فقدان لفرصة الكسب و النتيجة أيضا خسارة لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة تحليل واقعية لجعل المخاطر عند حدها الأدنى، وتساعد عملية الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد الحد من تبعاتها، على اعتبار أن المصارف التجارية أغلبها عمومية تابعة للدولة، وأن أغلب عملية الإيداع و الإقراض تكون عبر هذه البنوك، وعند حدوث التعثر تحدث أزمة لدى هذه البنوك.

4- رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2004 – 2014.

تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي أهم العوامل و المتغيرات التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية؟

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية[2]:

إن تأثر أداء البنوك التجارية الجزائرية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية،و يمكن تعريف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي والربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية، وأيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين أي نسبة هامش الربح والربحية مقاسه بالمعدلين إجمالي الأصول وحقوق الملكية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض المذكرات والدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

[1] هبال عادل، مرجع سابق، ص170.
[2] رقاقدة نبيلة، مرجع سابق، ص 39.

1- عماد الدين أحمد السندي أحمد، أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصاف السودانية .

وتمحورت إشكالية هذا البحث حول: هل تؤثر الطرق المتبعة في تحديد أسعار الخدمات المصرفية على إيرادات الخدمات المصرفية في المصارف السودانية؟

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية[1]:

إ ن المصارف السودانية لا تهتم كثيرا بالأسس العلمية لتسعير الخدمات المصرفية ويتضح ذلك من خلال التغير البطيء في أسعار الخدمات المصرفية خلال سنوات الدراسة حيث يظهر جليا اعتماد المصارف السودانية على تسعير خدماتها عن طريق التعديل في الأسعار الواردة في التعريفة للسنة السابقة إن لم يكن يتبنى ذات التعريفة، حيث أن إيرادات الخدمات المصرفية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات في المصارف السودانية ، و تبني البنك المركزي لتحرير تسعير الخدمات المصرفية لم يخدم الغرض الذي اتخذ من أجله إذ اعتمدت المصارف على التعديل في جداول التعريفة المصرفية للسنوات السابقة دونما اتجاه جدي نحو احتساب السعر للخدمة المصرفية وفقا للأسس المحاسبية المتعارف عليها ، وأيضا بإعتبار أسعار الخدمات المصرفية بالمصارف السودانية غير معلنة في مكان واضح بصالات الفروع وكثيرا ما يفاجأ العميل بسعر الخدمة أناء أو بعد إجراء الحصول على الخدمة، حيث تتبع الغالبية العظمى من المصارف السودانية تسعير خدماتها المصرفية عن طريق التعديل في أسعار العام السابق.

2- الزين عمر الزين الأمين، تسعير الخدمات المصرفية و أثره علي ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق علي البنك الإسلامي السوداني للفترة من (2007 – 2012).

وتناول الدراسة الإشكالية التالية: تعتبر عملية تسعير الخدمات المصرفية من أهم العمليات ذات التأثير على جانب الإيرادات والأرباح فهي العنصر الوحيد من بين عناصر المزيج التسويقي الذي يُولد الإيرادات، ويلاحظ عدم وجود سياسة علمية يتبناها البنك الإسلامي السوداني عند اتخاذه لقرار تسعير الخدمات المصرفية لذا فإن هذا يؤثر بدوره تأثيراً واضحاً على إيراداته؟

وتوصل الباحث للنتائج التالية[2]:

- إن البنك الإسلامي السوداني لا يهتم كثيراً بالأسس العلمية لتسعير الخدمة المصرفية ويتضح ذلك من خلال التغير البطيء في أسعار الخدمة المصرفية خلال سنوات الدراسة حيث يظهر اعتماد البنك على تسعير خدماته عن طريق التعديل في الأسعار الواردة في التعريفة للسنة السابقة إن لم يكن تبني ذات التعريفة، و تبيّن أن هنالك تغيّر بالزيادة في أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بعمليات التحويل بالعملة المحلية

[1] عماد الدين أحمد السندي احمد، مرجع سابق، ص 126.
[2] الزين عمر الزين الأمين، تسعير الخدمات المصرفية و أثره علي ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق علي البنك الإسلامي السوداني للفترة من 2007-2012، مجلة جامعة بحث الرضا العلمية، العدد 15، 2005، ص32.

خلال فترة الدراسة، حيث أن هنالك تغيّر بالزيادة في أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بعمليات الشيكات خلال فترة الدراسة، وبهذا تبيّن أن إيرادات المصرف من الخدمات المصرفية ظلت خلال فترة الدراسة أعلى من إيرادات المصرف من البيوع المؤجلة.

اتضح أن إيرادات المصرف من الخدمات المصرفية ظلت خلال فترة الدراسة أعلى من إيرادات المصرف من الإيرادات الأخرى، لذلك ظلت هي المؤثر الأكبر في إجمالي إيرادات المصرف خلال فترة الدراسة .

اتضح عدم حدوث أيّ تغير بالزيادة أو النقصان في أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بعمليات التمويل خلال فترة الدراسة مما يعني أن تأثيرها على الإيرادات يأتي فقط من خلال عدد العمليات المنفذة من قبل البنك خلال العام المالي.

3- Rafael, Repullo and Javer, Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements -2004.

وتناول الدراسة الإشكالية التالية: كيف يتم تسعير القروض وفق متطلبات بازل لرأس المال؟

وتوصل الباحثون للنتائج التالية[1]:

- إن مستوى الملاءة يحدده منهج التصنيف الداخلي في بازل 2؛
- التغطية من تأمين الودائع تكون صغيرة جدا وبالتالي فلها تأثير محدود جدا في تسعير القروض؛
- متطلبات بازل 1 في المصارف لديها محافظ أمانة نسبيا؛
- بازل 2 لا تأخذ في الحسبان دخل الفائدة الصافي للقروض المنتجة، الذي يشكل مبلغا احتياطيا إضافة لرأس المال في مواجهة الخسائر الائتمانية.

4- Maike Sundmacher & Craig Ellis – "Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage" – 2007.

وتناول الدراسة الإشكالية التالية: مبدأ اختبار رأس المال الأقتصادي و كيفية استخدامه في تسعير القروض؟

وتوصل الباحثان للنتائج التالية[2]:

- يعد تسعير القروض بناءا على رأس المال الأقتصادي من الأساليب المفضلة نظرا لأنه يربط السعر بالمخاطر والتدفقات النقدية المرتبطة بخطر معين؛

[1] Rafael, Repullo and Javer, Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements, Journal of Financial Intermediation, 2004.
[2] Sundmacher, Maike and Ellis, Craig. Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage, University of Western Sydney, School of Business, 2008.

- تحديد مكونات رأس المال الاقتصادي من خلال استخدام توزيع بيتا: حجم التعرضات لعدم السداد، إجمالي عدم السداد، خسائر عدم السداد.
- المؤسسات ذات التصنيف الائتماني العالي هي أقل احتمالا عن السداد لدى المقترضين عادة؛ لأنهم سيقبلون بعائد أقل على التمويل المقدم لهذه المؤسسات؛
- الأثر على السعر الحيادي للقرض سيكون أكثر وضوحا إذا استهدفت المؤسسة التعامل مع مقترض ذو تصنيف ائتماني أعلى؛
- العائد المستهدف للمؤسسات ذات الرأسمالية العالية قد ينعكس هبوطا نظرا لانخفاض الرافعة المالية كنتيجة لارتفاع الملاءة.

المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

سنتناول في هذا المطلب إلى أهم نقاط المقارنة بين دراستنا و الدراسات السابقة التي تناولناها.

1- مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالجزائر.

حيث أن هذه الدراسة ركزت حول التعرف على مصادر أنواع الأموال وإستخداماتها لذى البنوك التجارية وكيفية تسيرها من أجل تحقيق مستويات عالية من الربحية وكذا التمكن من قياس الربحية من خلال مختلف المؤشرات الخاصة بذلك، في حين ركزت الدراسة محل المقارنة على مفهوم عملية التسعير ودور هده الأخيرة في تحقيق الربحية للمصارف التجارية، حيث كان التشابه بين دراستين في مجال دراسة مؤشرات الربحية، أما بالنسبة لنتائج كانت مغايرة، لعدم تشابه البنكين محل الدراسة.

2- مسعى سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

اقتصرت هذه الدراسة على أهم الجهات المسؤولة عن رسم السياسة السعرية في البنك ، ومعرفة أهم العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد أسعار القروض المصرفية ، وتوضيح آلية تسعير البنوك الجزائرية لقروضها الممنوحة في حين أهملت الربح الناتج عن عملية التسعير وهذا ما ركزت عليه الدراسة محل المقارنة حيث كان هناك تماثل في الجانب التطبيقي للدراسة وأيضا الجانب النظري لمفهوم التسعير .

3- هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر.

ركزت هذه الدراسة على تحديد كيفية تسوية القروض المصرفية المتعثرة على مستوى المصارف ومستوى الاقتصاد ككل وتحديد أهم الإجراءات الرقابية والاحترازية المطبقة على المصارف الجزائرية ،في حين احتوت الدراسة محل المقارنة على جميع جوانب عملية التسعير وقلصت من المفهوم الشامل لعملية تسوية القروض.

4- رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، وإلقاء الضوء على المصارف التجارية والمؤشرات التي تستخدم في قياس أدائها، وأيضا الوقوف على مصادر أموال المصارف التجارية، في حين اقتصرت الدراسة محل المقارنة على توليد الربحية عن طريق عملية تسعير القروض فقط أي تخصصت في عامل واحد من مجمل العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.

5–عماد الدين أحمد السندي احمد، أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في المصاف السودانية.

ركزت هذه الدراسة على تقويم نظام تسعير الخدمات المصرفية داخل المصارف السودانية ، و ذكر أهم العوامل التي تؤثر على تسعير الخدمات المصرفية إضافة إلى ذلك الوقوف على أهم الأطر الاقتصادية والمحاسبية لتسعير الخدمات المصرفية، فهناك عناصر تم التشابه فيها بين هذه الدراسة والأخرى محل المقارنة مثل المفاهيم العامة حول عنصر التسعير وفي نفس الوقت كان هناك فوارق في أن دراستنا سلطت الضوء على العلاقة بين عملية التسعير ومفادها في توليد الأرباح، وأيضا باعتبار عدم تجانس الطرق المستعملة في هذه العملية في الوطن على ما هو معمول به في البنوك السودانية.

6– د.الزين عمر الزين الأمين، تسعير الخدمات المصرفية و أثره علي ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق علي البنك الإسلامي السوداني للفترة من (2007م – 2012م).

إعتمدت هذه الدراسة على ماهية الطرق المستخدمة في تسعير الخدمات المصرفية في البنك الإسلامي السوداني والتعرف على المعوقات التي تحول دون قدرة البنك الإسلامي السوداني على تحديد أسعار خدماتها بالشكل السليم والإعتماد على الفوارق بين الإيرادات للتعرف على أهمية عملية التسعير في حين ركزت الدراسة محل المقارنة تسعير القروض فقط وليس كل الخدمات لإعطاء الصورة الواضحة لربحية المصرف وكانت معالجة دراستنا التطبيقية على الفروق بين التكلفة والربح لإظهار نجاعة هذه العملية.

7- Rafael, Repullo and Javer, Suarez, Loan Pricing Under Basel Capital Requirements.

ركزت الدراسة على تحليل تسعير القروض وفق المتطلبات التي حددتها اتفاقية بازل2 لرأس مال المصرف حيث افترضت هذه الدراسة سوقا تام المنافسة لتسعير القروض بناءا على المنهج الداخلي IRB للتصنيف الذي حددته إتفاقية بازل 2 وهذا ما لم تشر إليه الدراسة محل المقارنة حيث كانت دراستنا تقتصر على إيضاح مناهج التسعير التي تؤول إلى ربحية البنك بدون إسقاط هده المناهج على متطلبات إتفاقية بازل.

8– Maike Sundmacher & Craig Ellis – "Economic Capital, Loan Pricing and Rating Arbitrage".

إعتمدت هذه الدراسة على أهمية رأس المال الإقتصادي و إستخدامه المتزايد من قبل المؤسسات المالية لأهداف قياس وإدارة الأداء وإختبار هذه العملية في تسعير القروض وذلك من خلال إستخدام نموذج تسعير القروض الذي يعتمد على رأس المال الإقتصادي، في المقابل كانت الدراسة محل المقارنة أشمل لتغطية أغلب الأهداف المرتبطة بربحية البنوك عن طريق عملية التسعير .

خلاصة الفصل الأول :

توصلنا في هذا الفصل إلى أهمية سياسة تسعير القروض وأثرها على توليد الأرباح للبنوك، و هنالك أثر متبادل بينهما، فغياب نجاعة عملية التسعير يعيق البنوك على ممارسة نشاطها المصرفي و خصوصا تحقيق الأرباح ، و ينطوي من ممارسة عملية تسعير القروض توفير المتطلبات الاقتصادية والسوقية وذلك بإنتهاج سبل فكرية علمية تساعد على سير الخدمات المصرفية.

إن تحقيق ربحية البنوك التجارية اليوم يتطلب وضع سياسة تسعيرية دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف إدارة البنك، والوقوف على محددات التي تتحكم في ربيحية البنوك التجارية، عن طريق عملية التسعير.

ومن خلال ما توصلنا إليه في الإطار النظري سنحاول التوضيح أكثر في الجانب الميداني من دراستنا.

الفصل الثاني:

الدراســـــــة الميدانيـــــة لبنك CNEP بولاية ورقلة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى عرض ومناقشة مختلف المفاهيم المتعلقة بأثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية، سنقوم في هذا الفصل باختبار ومعرفة مدى تطابق الجانب النظري مع التطبيقي، بالإستعانة بالأدوات الإحصائية المناسبة، بحيث تهدف الدراسة للتعرف إلى أهم متطلبات الإدارة السليمة لتسعير القرض وخاصة مع تدبدب PNB (الناتج الصافي البنكي)، داخل البنك محل الدراسة بنك CNEP.

ويتناول هذا الفصل تحليلاً تفصيلياً للبيانات وعرضاً للنتائج من خلال المعالجات الإحصائية التي أجريت على الدراسة، وتحليل ومناقشة النتائج و مناقشة النتائج بدلالات الإحصائية لمتطلبات تسعير القرض وذلك حسب أسعار الفائدة على القروض من جهة وأسعار الفائدة على الودائع من جهة أخرى، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة و التأكد من صحتها، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة اعتمادا على البرنامج الإحصائي(EVIEWS8) ، حيث إستعملنا النموذج المتعدد والبسيط لإختبار الفرضيات.

وسيتم تناول هذا الفصل في مبحثين، الأول خصصناه للطريقة والبيانات ومجتمع وعينة الدراسة ، والتي نختبر من خلالها صحة الفرضيات، أما المبحث الثاني فسيكون لنتائج البحث والمناقشة إلى غاية اختبار صحة الفرضيات، وفي الأخير محاولة حوصلة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

للقيام بأي دراسة لابد من تتبع منهج معين وطريقة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، ولذلك سوف نوضح في هذا المبحث الطريقة والأدوات التي اعتمدنا عليها في دراستنا.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب المنهج المتبع في الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول: مصادر المعلومات

فقد تم الإعتماد على مصدرين أساسيين للمعلومات في هذه الدراسة وهما كالتالي:

1. المصادر الأولية :بهدف معالجة الجانب التطبيقي تم إختيار بنك CNEP كنموذج للبنوك بهدف اتمام الجانب التطبيقي اضافة للوثائق المقدمة من طرف البنك.

2.المصادر الثانوية : وهي الاعتماد على مراجع باللغة العربية والأجنبية المتمثلة في رسائل الدكتوراه والماجستير، المداخلات، المقالات، المجلات، و الكتب.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لكون إشكالية دراستنا تتمحور حول أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية ؟، ونظرا للصعوبة التي وجدناها في إسقاط هذا الموضوع على المؤسسات البنكية، حيث واجهتنا مشاكل أثناء إختيار البنك نظرا لكون كل المؤسسة الأم في العاصمة، إضافة إلى السّر المهني الذي يعتمد عليه كل المؤسسات التابعة للقطاع المصرفي فقد قمنا بإختيار وكالة CNEP بورقلة لإتمام دراستنا نظرا لبعض التسهيلات الموجودة فيه.

1.تقديم عام لبنك CNEP:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964 تحت شكل مؤسسة عمومية . وقد تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الى بنك بموجب القرار 01-97 الصادر في 06 أفريل 1997، حيث أصبحت شركة مساهمة يبلغ رأس مالها 10 مليار دينار جزائري مملوكة كلية من طرف الدولة، وهذا حسب تصريح رئيس مصلحة CNEP بنك .

2.الهيكل التنظيمي :

الشكل رقم(1-2) : الهيكل التنظيمي لبنك CNEP

المصدر : وكالة بنك CNEP بولاية ورقلة

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

لدراسة وتحليل وتمحيص وتدقيق موضوع تسعير القروض المصرفية وأثره على ربحية البنوك التجارية إرتأينا الى اختيار عدد من المتغيرات التي بموجبها يمكننا الوصول إلى صحة الفرضيات أو رفضها، وعليه فقد كانت المتغيرات كما هو مذكور في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-2) : متغيرات الدراسة بالنسبة لعامل الربحية

المتغير المستقل (تسعير القروض المصرفية)	المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية)
– التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة؛	– معدل العائد على حقوق الملكية **ROE** ؛
– التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة ؛	– معدل العائد على الأصول **ROA** .

المصدر : من إعداد الطالبين حسب مغيرات الدراسة

أما بخصوص المتغيرات التي أضفناها وهي بدورها توضح عملية تسعير القروض المصرفية و أثرها على ربح البنك التجاري ، و التي تمكننا من معرفة منهج المتبع من طرف بنك CNEP ورقلة ، حيث إرتأينا لهذه الدراسة وصغنا المتغيرات كالتالي :

الجدول رقم (2-2) : متغيرات الدراسة بالنسبة لعامل الربح

المتغير المستقل (تسعير القروض المصرفية)	المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية)
– الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة؛	– صافي الربح قبل الضريبة ؛
– الفوائد الدائنة ؛	– الايرادات؛
– الفوائد المدينة ؛	– المصاريف؛

المصدر : من إعداد الطالبين حسب متغيرات الدراسة

المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة

من خلال المعلومات والمعطيات والظروف المكانية والزمانية المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد على الأداتين التاليتين:

الفرع الأول : المقابلة الشخصية

فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في البنك يمكننا معرفة الحقائق، والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الأسئلة المطروحة حول طرق تسعير القروض داخل البنك، وكذا كيفية متابعتها، حيث تتيح لنا هذه الأداة فرصة أكبر لطرح الأسئلة التي ترتبط بالإشكالية المطروحة، من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها.

فكانت المقابلة الأساسية مع مسؤول البنك الذي أعطانا معلومات عامة حول البنك أولا ، ثم إنتقل الى جانب دراستنا ألا وهو كيف تتم عملية تسعير القرض داخل الوكالة ، و الأهمية البالغة لهذه العملية . لكن الأمر الذي ركز عليه هو السرية وعدم إفشاء هذه المعلومات لأي شخص آخر كان .

وعليه يمكن الاعتماد على أداة المقابلة الشخصية بهدف التوصل إلى الفهم الجيد لإشكالية البحث والحصول على الطرق والأساليب لمعالجة المشكل المطروح.

الفرع الثاني :التقارير السنوية والبرامج الإحصائية

الأداة الثانية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هي التقارير السنوية للبنك التي تحوي جدول حسابات النتائج و الميزانية و جميع المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، وهذه الوثائق تمكننا من معرفة الأسعار الممنوحة على القروض والربح الصافي الناتج منها، وهكذا يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة، أمّا بالنسبة للبرامج الاحصائية التي وجدناها ملائمة لإتمام موضوعنا وبما أنّ طبيعة دراستنا قياسية أكثر منها نظرية، اخترنا البرنامج المشهور MICROSOFT EXCEL الذي يعرف بأنه أحد برامج الجداول الالكترونية والتي يمكنك أن تستعملها لإدارة البيانات وتحليلها، والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثمّ تطورت إلى برامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية كإعداد الرواتب والموازنات وغيرها، ومن مزاياه الرئيسية: – كتاب العمل؛ – إجراء المهام الحسابية؛ – توفير ميزة قواعد البيانات؛ – إنشاء الرسوم البيانية، أمّا بالنسبة لبرنامج EVIEWS فهو برنامج متقدم في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من برنامج TSP ، هذا البرنامج يعتبر برنامج مفيد جدّا بالنسبة للباحثين الاقتصاديين، وقد تمّ تصميمه للتعامل مع المشاكل الاحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل الارتباط الذاتي والمتعدد واختلاف التباين وأخطاء صياغة النماذج.

المطلب الثالث : عرض نتائج مؤشرات الربحية

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بمؤشرات الربحية ، حيث اخترنا مؤشرين للدراسة ألا وهما معدل العائد على حقوق الملكيةROE ومعدل العائد على الأصول ROA و يمثلان المتغيرات التابعة ، وأيضا سنعرض نسب التغير في الفوائد الدائنة و المدينة اللذان يمثلان لنا المتغيرات المستقلة ،كانت دراستنا مندرجة تحت 5 سنوات و لإعطاء النموذج معنوية قوية أتينا بقوائم المالية لكل ثلاثة أشهر ليصبح لنا 20 عينة ، وهذا ما سنوضحه في الجداول التالية :

الجدول رقم (3-2) : مؤشرات الدراسة بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,146590354	0,062824437	0,083765917	0,125648875
2013	0,0840328	0,1260492	0,105041	0,105041
2014	0,150180555	0,180216667	0,090108333	0,180216667
2015	0,19766461	0,098832305	0,049416153	0,148248458
2016	0,147883837	0,098589225	0,197178449	0,049294612

المصدر : من إعداد الطالبين حسب معطيات البنك

الجدول رقم (4-2) : مؤشرات الدراسة بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,005948276	0,002549261	0,003399015	0,005098523
2013	0,006282696	0,009424044	0,00785337	0,00785337
2014	0,004599492	0,00551939	0,002759695	0,00551939
2015	0,003443702	0,001721851	0,000860925	0,002582776
2016	0,003250379	0,002166919	0,004333839	0,00108346

المصدر : من إعداد الطالبين حسب معطيات البنك

الجدول رقم (5-2) : مؤشرات الدراسة بالنسبة للتغير النسبي للفوائد الدائنة

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,087301587	-0,571428571	0,333333333	0,5
2013	0,111111111	0,5	-0,166666667	0
2014	0,233333333	0,2	-0,5	1
2015	0,333333333	-0,5	-0,5	2
2016	-0,027777778	-0,333333333	1	-0,75

المصدر : من إعداد الطالبين حسب معطيات البنك

الجدول رقم (2-6) : مؤشرات الدراسة بالنسبة للتغير النسبي للفوائد المدينة

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2012	0,25	-0,333333333	-0,25	1,333333333
2013	0,003607504	0,272727273	0,071428571	-0,333333333
2014	-0,016138616	-0,484848485	0,823529412	-0,387096774
2015	0,706860707	-0,648648649	-0,230769231	3
2016	-0,027777778	-0,333333333	1	-0,75

المصدر : من إعداد الطالبين حسب معطيات البنك

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة الدراسة والنتائج المتوصل إليها

المطلب الأول: تحليل الدراسة

عند تحليل مساهمة الفوائد الدائنة والمدينة في كل من إيرادات المصرف في عينة الدراسة ومصاريفه، (بنك CNEP)، وكذلك مساهمة صافي الدخل من الفوائد (الذي هو عبارة عن الفارق بين الفوائد الدائنة والمدينة) في إجمالي الدخل التشغيلي للبنك (الذي يعبر عن صافي الإيرادات المالية دون المصاريف التشغيلية)، وذلك عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 2012 حتى نهاية عام 2016 ، وما شهدته هذه المدة من تغيرات في سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، وأثر ذلك في ربحية البنك (معدل العائد على حقوق الملكية وعلى مجموع الأصول ، وإضافة إلى ذلك صافي الربح قبل الضريبة)، ومن ثم قمنا باختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS.

الفرع الأول :ربحية بنك CNEP ورقلة وتأثير تغير سعر الفائدة فيه

أوردنا كلا من الجدولين 1و2 والشكلين1و2 واللذان يوضحان تغيرات ربحية البنك محل الدراسة خلال السنوات 2012-2016 وتأثير تغير سعر الفائدة في ذلك.

الجدول رقم (2-7):

تغير ربحية بنك CNEP ورقلة (2012-2016)بالدينار الجزائري

السنوات		نسبة التغير في صافي الربح قبل الضريبة
2012	45 303 035,91 DZD	
2013	90 443 627,17 DZD	49,91%
2014	57 669 938,18 DZD	-56,83%
2015	40 929 397,74 DZD	-40,90%
2016	60 623 566,83 DZD	32,49%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لبنك CNEP ورقلة .

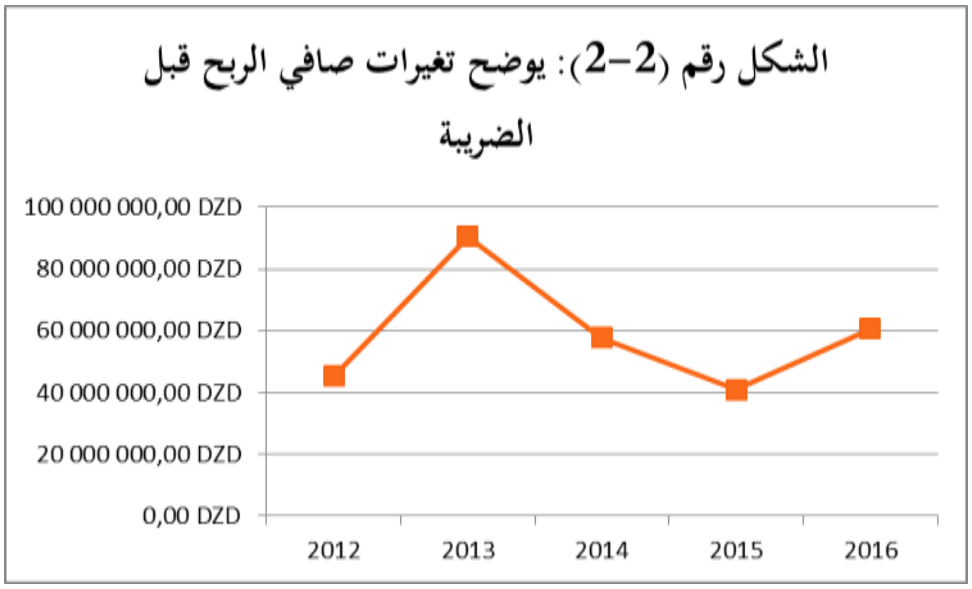

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على توضيف الإحصائيات ببرنامج MICROSOFT EXCEL.

الجدول رقم (2-8):

تأثير تغيرات سعر الفائدة في ربحية بنك CNEP ورقلة (2012-2016) بالدينار الجزائري

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
الفوائد الدائنة	125 656 992,07	159 447 355,88	195 467 333,65	140 371 915,13	160 376 839,88
مؤونات	17 537 863,19	28 397 474,84	24 779 654,58	22 521 698,53	23 309 172,79
الإيرادات	143 194 855,26	187 844 830,72	220 246 988,23	162 893 613,66	183 686 012,67
نسبة الفوائد الدائنة من الإيرادات	87,75%	84,88%	88,75%	86,17%	87,31%
الفوائد المدينة	35 628 203,23	69 131 729,62	66 340 127,06	34 150 278,69	54 416 458,27
اهتلاكات	12 466 085,71	19 782 768,25	62 063 815,34	26 547 288,15	30 214 989,36
المصاريف	48 094 288,94	88 914 497,87	128 403 942,40	60 697 566,84	84 631 447,63
نسبة الفوائد المدينة من المصاريف	74,08%	77,75%	51,67%	56,26%	64,30%
صافي الدخل من الفوائد	90 028 788,84	90 315 626,26	129 127 206,59	106 221 636,44	105 960 381,61
مصاريف التشغيل	59 907 879,84	53 292 347,03	55 758 994,02	49 752 589,38	54 677 952,57
إجمالي الدخل التشغيلي	83 286 975,42	134 552 483,69	164 487 994,21	113 141 024,28	129 008 060,10
نسبة صافي الفوائد من إجمالي الدخل	108,09%	67,12%	78,50%	93,88%	82,13%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك CNEP ورقلة.

عـام 2012:

حققت وكالة بنك cnep بورقلة ربحا غير صافي قدره 45 303 035.91 دج، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من القروض الممنوحة والبالغة 125 656 992.07 دج، أي ما نسبته 87.75% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع البالغة 35 628 203.23دج، ما نسبته 74.08% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغ سعر الفائدة خلال العام 2012 كما هو مذكور في الجدول الآتي:

- **سعر الفائدة على الودائع:**

1. ودائع تحت الطلب:

جدول رقم (9-2): الفوائد على الودائع تحت الطلب

طبيعة الحساب	معدّل الفائدة السنوي	شروط الدفعات المسبقة
دفتر توفير سكن	2%	5000 DA
دفتر توفير شعبي	2.5%	10 000 DA

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

2. ودائع لأجل (سندات الصندوق)Bon de caisse

جدول رقم (10-2): الفوائد على الودائع لأجل

المدّة	المعدّل السنوي
ثلاث أشهر	1.25%
ستة أشهر	1.25%
سنة أو سنتين	1.50% - 1.60%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

- **سعر الفائدة على القروض:**

بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض فهي تتغير بتغير المدّة الزمنية والقطاعات المستثمر فيها وكذا نوع القرض وطبيعته كما هو مذكور في الجدول التالي:

جدول رقم (11-2): الفوائد على القروض

نوعية القرض وتصنيفه	معدّل الفائدة السنوي
- قروض الاستثمار؛ - قروض الاستغلال.	بين 5.25% و5.75% 6%
- قروض عقارية	5.75%
- قروض الأفراد (بناء وشراء وترميم السكنات)	بين 5% إلى 6.50%
- قروض لغرض بناء سكن ريفي؛	6%
- قروض لشراء أو بناء أو صيانة محلات تجارية؛	بين 5.75% إلى 7%
- قروض إيجار السكنات	7%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك.

وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع والتي تتمثل فقط في دفتر التوفير السكني والتوفير الشعبي لسنة 2012 27 216 331.37دج، الذي سجّل ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 أمّا بخصوص الفوائد على القروض والتي من بينها الفوائد المدفوعة على قروض التجهيز فقد بلغت 27 194 904.05دج، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العقارية التي بلغت قيمتها بـ 5 745 702.24دج، وبالنسبة لغرامات التأخير التي يعتمد عليها البنك كمورد للتمويل بالاستدانة في نشاطه فقد بلغت قيمتها حسب الإحصائيات المقدمة من طرف البنك والمصرّح بها من طرف إطارات البنك 1 104 091.07دج؛

وبالمحصّلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد 90 028 788.84دج، شكّل ما نسبته 108.09% من إجمالي الدخل التشغيلي.

عام 2013:

حققت وكالة بنك cnep ورقلة ربحا غير صافي قدره 90 443 627.17دج، مرتفعا عمّا كان عليه عام 2012 بنسبة 49.91%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من القروض الممنوحة والبالغة 159 447 355.88دج نسبة 84.88% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع 69 131 729.62دج، نسبة 77.75% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع والتي تتمثل فقط في دفتر التوفير السكني والتوفير الشعبي لسنة 2013 28 806 987.27دج، الذي سجّل ارتفاعا مقارنة بسنة 2012 أمّا بخصوص الفوائد على القروض والتي من بينها الفوائد المدفوعة على قروض التجهيز فقد بلغت

47 188 010.45دج مرتفعة بنسبة 57.63% مقارنة بسنة 2012، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العقارية التي بلغت قيمتها بـ 4 916 832.14دج منخفضة عمّا كانت عليه في سنة 2012، وبالنسبة لغرامات التأخير التي يعتمد عليها البنك كمورد للتمويل بالاستدانة في نشاطه فقد بلغت قيمتها حسب الإحصائيات المقدمة من طرف البنك والمصرّح بها من طرف إطارات البنك 654 139.42دج منخفضة عن سنة 2012 بنسبة 59.24%

وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد 90 315 626.26دج شكّل ما نسبته 67.12% من إجمالي الدخل التشغيلي.

عام 2014:

حققت وكالة بنك cnep ورقلة ربحا غير صافي قدره 57 669 938.18دج منخفضا عمّا كان عليه عام 2013 بمقدار 56.83% إذ شكّلت الفوائد الدّائنة المستوفاة من القروض الممنوحة والبالغة 195 467 333.65دج، أي ما نسبته 88.75% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع البالغة 66 340 127.06دج ما نسبته 51.67% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع والتي تتمثل فقط في دفتر التوفير السكني والتوفير الشعبي 29 576 427.22دج، الذي سجّل ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2013 أمّا بخصوص الفوائد على القروض والتي من بينها الفوائد المدفوعة على قروض التجهيز فقد بلغت 34 544 469.63دج منخفضة بنسبة 36.6%مقارنة بسنة 2012، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العقارية التي بلغت قيمتها بـ 5 274 754.34دج مرتفعة عمّا كانت عليه في سنة 2013، وبالنسبة لغرامات التأخير التي يعتمد عليها البنك كمورد للتمويل بالاستدانة في نشاطه فقد بلغت قيمتها حسب الإحصائيات المقدمة من طرف البنك والمصرّح بها من طرف إطارات البنك 5 172 224.62دج مرتفعة عن سنة 2013 بسبعة أضعاف عن قيمتها السابقة، هذا راجع لسياسة التقشّف وتعزيز عمليات التحصيل التي انتهجتها الدولة.

وبالمحصلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد 129 127 206.59دج، شكّل ما نسبته 78.50% من إجمالي الدخل التشغيلي؛

عام 2015:

فقد حققت وكالة بنك cnep بورقلة ربحا غير صافي قدره 40 929 397.74دج منخفضا عمّا كان عليه عام 2014 بنسبة 40.90%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من القروض الممنوحة والبالغة 140 371 915.13دج بنسبة 86.17% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع والبالغة

278.69 150 34دج، بنسبة 56.26% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع والتي تتمثل فقط في دفتر التوفير السكني والتوفير الشعبي لسنة 2015، 848.67 220 31دج، الذي سجّل ارتفاعا متباطئا مقارنة بسنة 2014 أمّا بخصوص الفوائد على القروض والتي من بينها الفوائد المدفوعة على قروض التجهيز فقد بلغت 644.59 210 4دج منخفضة بنسبة كبيرة جدا مقارنة بسنة 2014 وذلك لاتخاذ السلطات المالية إجراء تجميد منح قروض التجهيز نظرا للسياسة المتبعة بالتقشف وترشيد النفقات وكذا توقيف الإستيراد، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العقارية التي بلغت قيمتها بـ 769.15 640 4دج منخفضة عمّا كانت عليه في سنة 2014، وبالنسبة لغرامات التأخير التي يعتمد عليها البنك كمورد للتمويل بالاستدانة في نشاطه فقد بلغت قيمتها حسب الإحصائيات المقدمة من طرف البنك والمصرّح بها من طرف إطارات البنك 602.59 376 3دج منخفضة عن سنة 2014.

وبالمحصّلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد 636.44 221 106دج شكّل ما نسبته 93.88% من إجمالي الدخل التشغيلي؛

عام 2016:

حقّق بنك cnep بورقلة ربحا غير صافي قدره 566.83 623 60دج مرتفعا عمّا كان عليه عام 2015 بنسبة 32.49%، إذ شكّلت الفوائد الدائنة المستوفاة من التسهيلات الإئتمانية الممنوحة والبالغة 839.88 376 160دج، ما نسبته 87.31% من إجمالي إيرادات البنك، في حين شكّلت الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع البالغة 458.27 416 54دج، ما نسبته 64.30% من إجمالي مصاريف البنك، وقد بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع والتي تتمثل فقط في دفتر التوفير السكني والتوفير الشعبي لسنة 2016، 598.56 392 32دج، الذي سجّل ارتفاعا متباطئا مقارنة بسنة 2015 أمّا بخصوص الفوائد على القروض والتي من بينها الفوائد المدفوعة على قروض التجهيز فقد كانت معدومة لهذة السنة وهذا أمر راجع كما ذكرنا سابقا لتجميد منح القروض للتجهيز والاستهلاك وكذا توقيف استيراد التجهيزات، إضافة إلى الفوائد المدفوعة على القروض العقارية التي بلغت قيمتها بـ 692.83 224 6دج مرتفعة عمّا كانت عليه في سنة 2015، وبالنسبة لغرامات التأخير التي يعتمد عليها البنك كمورد للتمويل بالاستدانة في نشاطه فقد بلغت قيمتها حسب الإحصائيات المقدمة من طرف البنك والمصرّح بها من طرف إطارات البنك 853.66 361 4دج مرتفعة عن سنة 2015 بنسبة 29.17%.

وبالمحصّلة بلغ الدخل الصافي من الفوائد 381.61 960 105دج، شكّل ما نسبته 82.13% من إجمالي الدخل التشغيلي؛

الشكل رقم (3-2): يفسر المتغيرات المستقلة والتابعة التي تأثر على ربحية البنك CNEP

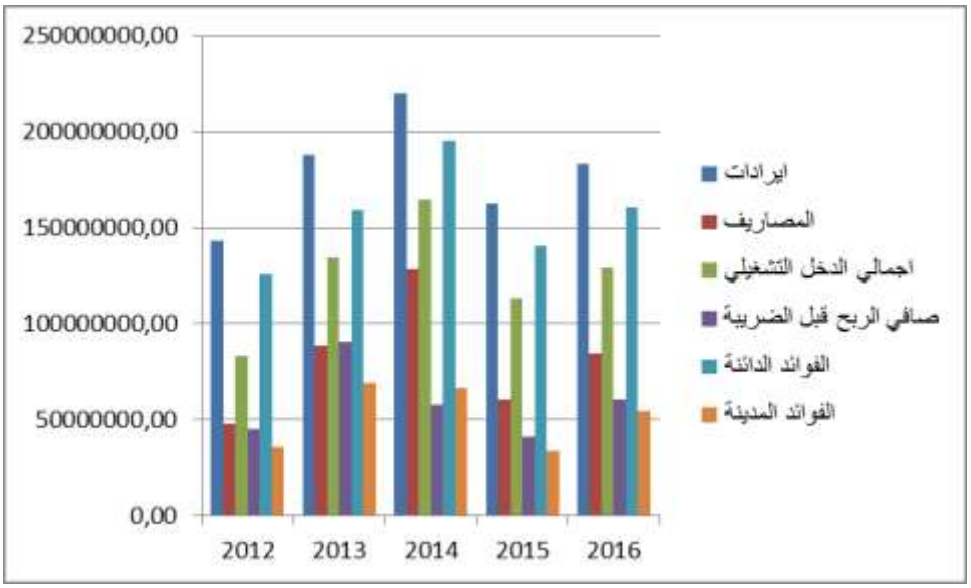

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدولين 1و2.

الفرع الثاني: تطور أسعار الفائدة الدائنة و المدينة

أوردنا الجدول التالي الذي يوضح تغيرات أسعار الفائدة الاسمية الدائنة والمدينة على حساب معدلات إعادة الخصم ومعدلات التضخم الذي نستخلص من هذا الفرق معدلات الفائدة الحقيقية الدائنة والمدينة وهذا خلال السنوات محل الدراسة 2012 –2016 .

الجدول رقم (12-2): تطور أسعار الفائدة 2012–2016.

السنوات	سعر الفائدة الاسمي الدائن	سعر الفائدة الاسمي المدين	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي الدائن	سعر الفائدة الحقيقي المدين
2012	1,75	8	4	9.50	-7,75	-1,50
2013	1,75	8	4	4,10	-2,35	3,90
2014	1,75	8	4	2.90	-1,15	5,10
2015	1,75	8	4	4.78	-3,03	3,22
2016	1,75	8	4	6.40	-4,65	1,60

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات:

- Ministère de finance Algérienne, **la situation économique et financière.**
- http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm,28-04-2018,12.29.

بالنسبة لتحليل هذا الجدول نلاحظ تطورات أسعار الفائدة الدائنة والمدينة مع مراعاة معدلات إعادة الخصم ومعدّلات التضخم التي تؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية كما هو وارد في الجدول، حيث نجد أنّه وابتداء من سنة 2012 سعر الفائدة الإسمي الدائن والمدين كان ثابت عند معدّل 1,75%، و8% على التوالي، وعليه فإن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة الإقراض الذي يتم ضبطه حسب معدلات التضخم السارية وفق قياسه بواسطة معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي، ورفع معدلات الفائدة يعني كبح عمليات الإقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق ممّا يؤدي إلى خفض نسبة التضخم الذي تسعى الحكومة دوما جاهدة لاستهدافه، لذلك نجد أنّ الحكومة قامت بتثبيت أسعار الفائدة المدينة بمعدل تقريبا عالي عند 8% وبالتالي فالهدف هو استهداف التضخم الذي كان في سنة 2012 يقدر بحوالي 9.50% لينخفض في السنة الموالية إلى 4.10% ثمّ 2.90% في سنة 2014، ثمّ عاد في سنة 2015 بارتفاع إلى ما نسبته 4.78% لتواصل تسارع متوسط وتيرته السنوية في 2016 إلى 6.40%، ولا يبدو هذا الارتفاع راجعا إلى المحدّدات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، وتدهور معدّل الصرف...)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم الأسواق، وبالتالي فإنّ أسعار الفائدة تتحدّد بناء على قوى العرض والطلب، فإذا ارتفعت معدلات الطلب على ماهو معروض من أموال سوف يقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة وفي الوقت ذاته سيعمل على تخفيض معدلات الاقراض في الدائرة الاقتصادية، لذلك نجد أنّ معظم أسعار الفائدة الحقيقية سواء الدائنة أو المدينة بعد خصم معدّل التضخم نجدها سالبة فالبنسبة لسعر الفائدة الحقيقي الدائن فقد كان في سنة 2012 يقدّر بمعدل 7.75%- ثم السنوات التي تليه فقد كانت في سنة 2013 و2014 و2015، 2016 -2.35، -1.15، -3.03، -4.65؛ومن هذا نستنتج أن معدل التضخم لديه دور كبير في تغيرات أسعار الفائدة الدائنة والمدينة .

المطلب الثاني: تقديم نتائج الدراسة

للوصول إلى نتائج واقعية وإقتصادية حول العلاقة بين تسعير القروض المصرفية وربحية البنوك التجارية إرتأينا إلى التوجه الى الدراسة القياسة لإعطاء صورة واضحة لهذه العلاقة وبعد عرضنا للمتغيرات المستقلة والتابعة سابقا أردنا أن نوجه هذه الدراسة الى المتغيرين التابعين ألا وهما معدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على الأصول هذا من جهة ، ومن جهة أخرى المتغيريين المستقلين وهما التغير النسبي في الفوائد الدائنة والمدينة.

أما بالنسبة للدراسة الأخرى التي توضح لنا العلاقة بين عملية تسعير القروض و ربح البنك التجاري ، حيث عرضنا سابقا المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة والفوائد المدينة وصافي الدخل من الفوائد) ، وتمثلة المتغيرات التابعة في (صافي الربح قبل الضريبة و الإيرادات ،المصاريف ، صافي الدخل التشغيلي) .حيث أضفنا هذه الدراسة لاستكمال العلاقة بين مفهومي الربح والربحية وعلاقتهما بعملية تسعير القروض ، وإعطاء صورة واضحة لهذا الأثر الحساس بينهما .

1- العلاقة الإحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة (المتغيرات المستقلة) :

حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول التالي العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية y_1 والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وأهمها نجد التغير النسبي للفوائد الدائنة X_1, التغير النسبي للفوائد المدينة X_2 .

الجدول رقم (13-2) : مؤشرات العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة

annee	y1	x1	x2
ch1 2012	0,14659035	0,08730159	0,25
ch2 2012	0,06282444	-0,57142857	-0,33333333
ch3 2012	0,08376592	0,33333333	-0,25
ch4 2012	0,12564887	0,5	1,33333333
ch1 2013	0,0840328	0,11111111	0,0036075
ch2 2013	0,1260492	0,5	0,27272727
ch3 2013	0,105041	-0,16666667	0,07142857
ch4 2013	0,105041	0	-0,33333333
ch1 2014	0,15018056	0,23333333	-0,01613862
ch2 2014	0,18021667	0,2	-0,48484848
ch3 2014	0,09010833	-0,5	0,82352941
ch4 2014	0,18021667	1	-0,38709677
ch1 2015	0,19766461	0,33333333	0,70686071
ch2 2015	0,09883231	-0,5	-0,64864865
ch3 2015	0,04941615	-0,5	-0,23076923
ch4 2015	0,14824846	2	3
ch1 2016	0,14788384	-0,02777778	-0,02777778
ch2 2016	0,09858922	-0,33333333	-0,33333333
ch3 2016	0,19717845	1	1
ch4 2016	0,04929461	-0,75	-0,75

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك.

ولتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج

ويمكن الإستعانة بالبرنامج الحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي :

الجدول رقم (14–2): يوضح تحليل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 05/11/18 Time: 12:24
Sample: 1 20
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.115039	0.008157	14.10370	0.0000
X1	0.060154	0.018009	3.340215	0.0039
X2	-0.014011	0.013648	-1.026586	0.3190

R-squared	0.473222	Mean dependent var	0.121341
Adjusted R-squared	0.411248	S.D. dependent var	0.046209
S.E. of regression	0.035457	Akaike info criterion	-3.703538
Sum squared resid	0.021372	Schwarz criterion	-3.554178
Log likelihood	40.03538	Hannan-Quinn criter.	-3.674381
F-statistic	7.635820	Durbin-Watson stat	1.748983
Prob(F-statistic)	0.004304		

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

ومنه نستخلص أن معادلة الانحدار هي :

$$Y_1=0.115039+0.060154X_1-0.014011X_2$$

أولا– التحليل الاحصائي

توضح قيم معامل R Square حيث بلغ 0.473 ومعامل التحديد (المصحح) RSquare Adjusted 0.411 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية(التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة) استطاعت أن تفسر 0.45 من التغيرات الحاصلة في صافي الربح والباقي 0.55 يرجع الى عوامل أخرى .

ومنه نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة قليلا بين المتغير التابع ROE والمتغيرين المستقلين التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة .

يمكن المعرفة أيضا القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول أعلاه المعنوية العالية لإختبار F

(Prob F=0.0043) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية فنفرض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

مما يؤكد وجود القوة التفسيرية لنموذج الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .

و من الجدول نستنتج أيضا أن المتغير المستقل (التغير النسبي في الفوائد الدائنة) كان معنوي من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) و كذا الحد الثابت .في حين أن متغير التغير النسبي للفوائد المدينة لم يكن له تأثير معنوي في نمودج الإنحدار المتعدد وهذا دائما حسب إختبار t .

- تمثيل سحابة النقاط بين المتغيرين التابع والمستقل

في هذا الجزء من الدراسة سيتم نمذجة علاقة الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية بدلالة مؤشرات التغير النسبي للفوائد الدائنة والفوائد المدينة .

انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعتمد في صياغة المعادلة الرياضية التي يمكن لها أن تعطي أكبر قدرة تفسيرية بين الربحية ومؤشرات التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة ،وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، ويوضح الشكل أدناه التمثيل النقطي للمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية Y_1) بذلالة المتغيرات المستقلة (التغير النسبي للفوائد الدائنة X_1 ،الفوائد المدينة X_2)

الشكل رقم (4–2) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة

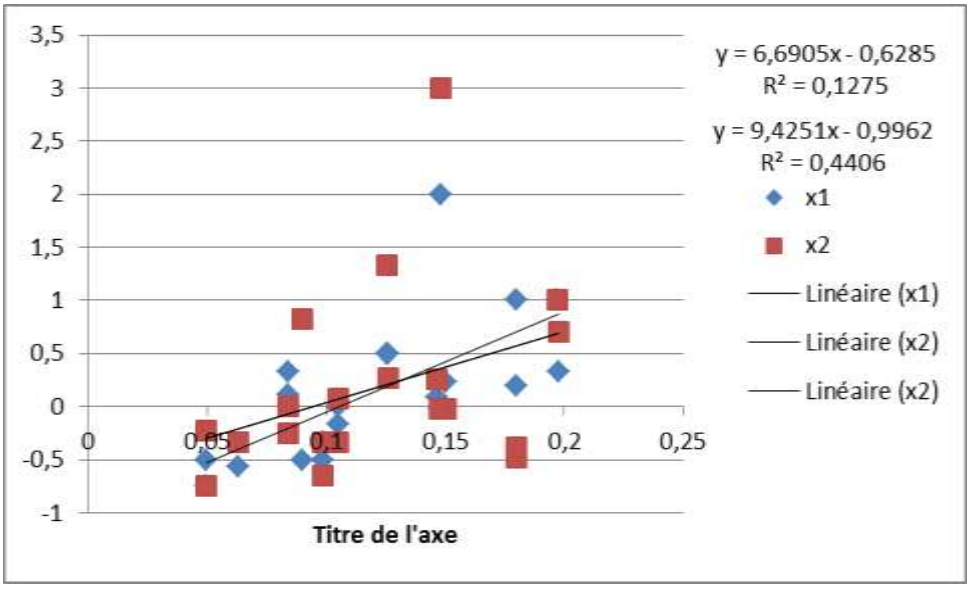

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

يساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية ،واذا كان انتشار على شكل قطع مكافئة تكون العلاقة اسية ، من خلال الشكل السابق يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرات ، فهي علاقة أسية باعتبار انتشار النقاط يشكل قطع مكافئة وبدالك نقول أن العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة علاقة أسية .

- إختبار الارتباط الذاتي DW

نجد من جملة الفرضيات التي تعتمد عليها طريقة المربعات الصغرى كما ذكرنا سابقا , فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء .لذا نقوم باختبار للتحقق من وجود هذا الارتباط من عدمه فيجري اختبار داربن واتسون للقيام بذلك .

وتنص فرضية العدم H0 على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الذاتي معدوم .

بما أن عدد المشاهدات 20 و k=2 فإن du و dl في جدول داربن واتسن يكونا كالتالي (dl=0.86 ; du=1.27)

و من الجدول نلاحظ أن قيمة DW=1.74 ، وبناءا على هذا تكون النتائج كالتالي :

الشكل رقم (5-2) : يمثل التمثيل البياني لإختبار الإرتباط الذاتي بين المتغيرات.

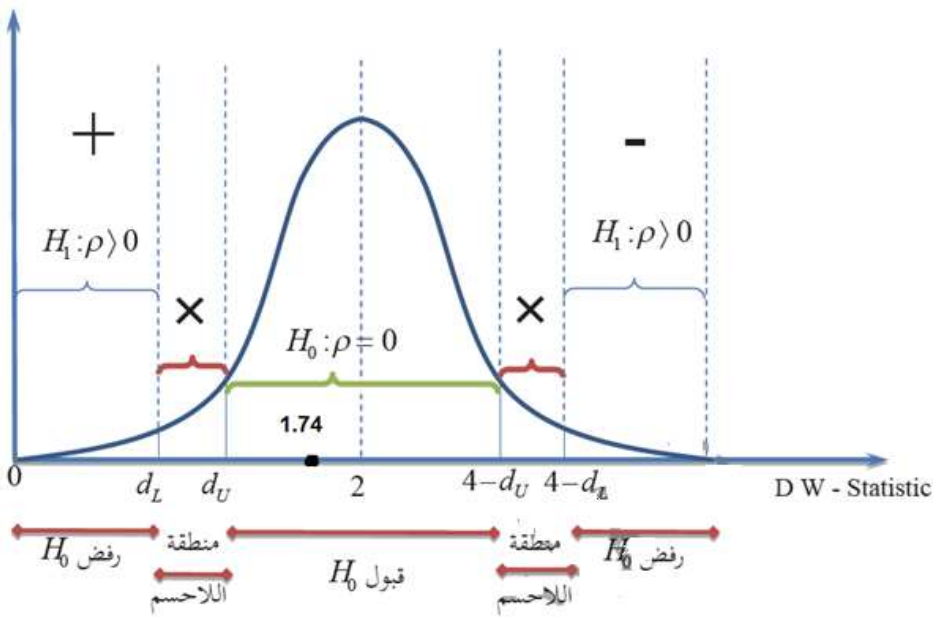

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

من البيان نلاحظ أن قيمة دربن واتسن المحسوبة تقع في المنطقة العدم بين du و (4-du) ومنه سوف نقبل الفرض العدم (عدم وجود إرتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي) ونرفض الفرض البديل .

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحذار Jarque-Bera :

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحذار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحذار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

الجدول رقم (15–2): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 1 20	
Observations 20	
Mean	2.84e-17
Median	-0.000593
Maximum	0.072478
Minimum	-0.054827
Std. Dev.	0.033539
Skewness	0.273037
Kurtosis	2.409612
Jarque-Bera	0.538964
Probability	0.763775

المصدر : من اعداد الطالبين حسب مخرجات برنامج Eviews8

بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه نستنتج أن معادلة الإنحذار موزعة توزيعا طبيعيا .

ثانيا– التحليل الإقتصادي :

حسب منطق النظرية الإقتصادية ،فإن العائد على حقوق الملكية يرتبط بعلاقة طردية مع التغير النسبي للفوائد الدائنة (الفوائد على القروض) وله علاقة عكسية مع التغير النسبي للفوائد المدينة (الفوائد على الودائع) ،ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي:

كان معامل التغير النسبي للفوائد الدائنة يقدر ب (0.060154) وهذا مطابق لمنطق النظرية الإقتصادية ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد الدائنة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى إرتفاع عائد على حقوق الملكية بمقدار 0.060154 وحدة، أما فيما يخص الفوائد المدينة أيضا كان مطابق للنظرية الإقتصادية حيث جاءت (-0.014011) ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد المدينة بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى إنخفاض العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.014011 وحدة.

2- العلاقة الإحصائية بين معدل العائد على الأصول (المتغير التابع) و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة (المتغيرات المستقلة) :

حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول التالي العلاقة بين معدل العائد على الأصول y_2 والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليه وأهمها نجد التغير النسبي للفوائد الدائنة x_1, التغير النسبي للفوائد المدينة x_2 .

الجدول رقم (16-2) : مؤشرات العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة

annee	y1	x1	x2
ch1 2012	0,14659035	0,08730159	0,25
ch2 2012	0,06282444	-0,57142857	-0,33333333
ch3 2012	0,08376592	0,33333333	-0,25
ch4 2012	0,12564887	0,5	1,33333333
ch1 2013	0,0840328	0,11111111	0,0036075
ch2 2013	0,1260492	0,5	0,27272727
ch3 2013	0,105041	-0,16666667	0,07142857
ch4 2013	0,105041	0	-0,33333333
ch1 2014	0,15018056	0,23333333	-0,01613862
ch2 2014	0,18021667	0,2	-0,48484848
ch3 2014	0,09010833	-0,5	0,82352941
ch4 2014	0,18021667	1	-0,38709677
ch1 2015	0,19766461	0,33333333	0,70686071
ch2 2015	0,09883231	-0,5	-0,64864865
ch3 2015	0,04941615	-0,5	-0,23076923
ch4 2015	0,14824846	2	3
ch1 2016	0,14788384	-0,02777778	-0,02777778
ch2 2016	0,09858922	-0,33333333	-0,33333333
ch3 2016	0,19717845	1	1
ch4 2016	0,04929461	-0,75	-0,75

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك

ولتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج

ويمكن الإستعانة بالبرنامج الحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي :

الجدول رقم (17–2): يوضح تحليل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 05/12/18 Time: 12:30
Sample: 1 20
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.004212	0.000528	7.974111	0.0000
X1	0.002070	0.001166	1.775090	0.0938
X2	-0.001119	0.000884	-1.265950	0.2226

R-squared	0.156409	Mean dependent var	0.004313
Adjusted R-squared	0.057162	S.D. dependent var	0.002365
S.E. of regression	0.002296	Akaike info criterion	-9.177571
Sum squared resid	8.96E-05	Schwarz criterion	-9.028211
Log likelihood	94.77571	Hannan-Quinn criter.	-9.148414
F-statistic	1.575967	Durbin-Watson stat	0.550338
Prob(F-statistic)	0.235572		

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

ومنه نستخلص أن معادلة الانحدار هي :

$$Y_1=0.004212+0.002070X_1-0.001119X_2$$

أولا– التحليل الاحصائي

توضح قيم معامل R Square حيث بلغ 0.156 ومعامل التحديد (المصحح) RSquare Adjusted 0.057 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية(التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة) استطاعت أن تفسر 0.15 من التغيرات الحاصلة في صافي الربح والباقي 0.85 يرجع الى عوامل أخرى .

ومنه نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج شبه معدومة بين المتغير التابع ROA والمتغيرين المستقلين التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة .

يمكن المعرفة أيضا القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول أعلاه المعنوية المعدومة لإختبار F

(Prob F=0.235572) أي أن F المحسوبة أقل من الجدولية فنقبل فرضية العدم ونفض الفرضية البديلة .

مما يؤكد عدم وجود القوة التفسيرية لنموذج الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .

و من الجدول نستنتج أيضا أن المتغير المستقل (التغير النسبي في الفوائد الدائنة) لم يكن له أثر معنوي من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) ،و كذا التغير النسبي للفوائد المدينة وهذا دائما حسب إختبار t .

- تمثيل سحابة النقاط بين المتغيرين التابع والمستقل

في هذا الجزء من الدراسة سيتم نمذجة علاقة الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول بدلالة مؤشرات التغير النسبي للفوائد الدائنة والفوائد المدينة .

انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعتمد في صياغة المعادلة الرياضية التي يمكن لها أن تعطي أكبر قدرة تفسيرية بين الربحية ومؤشرات التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة ،وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، ويوضح الشكل أدناه التمثيل النقطي للمتغير التابع (العائد على الأصول Y_2) بذلالة المتغيرات المستقلة (التغير النسبي للفوائد الدائنة X_1 ،الفوائد المدينة X_2)

الشكل رقم (6–2) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة

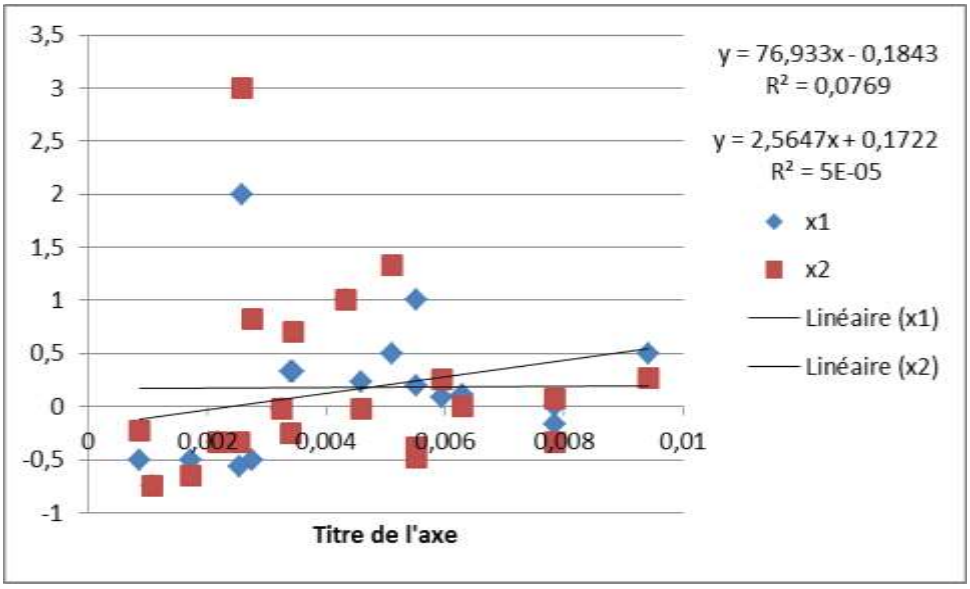

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

يساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية ،واذا كان انتشار على شكل قطع مكافئة تكون العلاقة اسية ، من خلال الشكل السابق يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرات ، فهي علاقة أسية باعتبار انتشار النقاط يشكل قطع مكافئة وبدالك نقول أن العلاقة بين معدل العائد على الأصول والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة علاقة أسية .

- إختبار الارتباط الذاتي DW

نجد من جملة الفرضيات التي تعتمد عليها طريقة المربعات الصغرى كما ذكرنا سابقا , فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء .لذا نقوم باختبار للتحقق من وجود هذا الارتباط من عدمه فيجري اختبار داربن واتسون للقيام بذلك .

وتنص فرضية العدم H0 على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الذاتي معدوم .

بما أن عدد المشاهدات 20 و k=2 فإن du و dl في جدول داربن واتسن يكونا كالتالي (dl=0.86 ; du=1.27)

و من الجدول نلاحظ أن قيمة DW=0.55 ، وبناءا على هذا تكون النتائج كالتالي :

الشكل رقم (7-2) : يمثل التمثيل البياني لإختبار الإرتباط الذاتي بين المتغيرات.

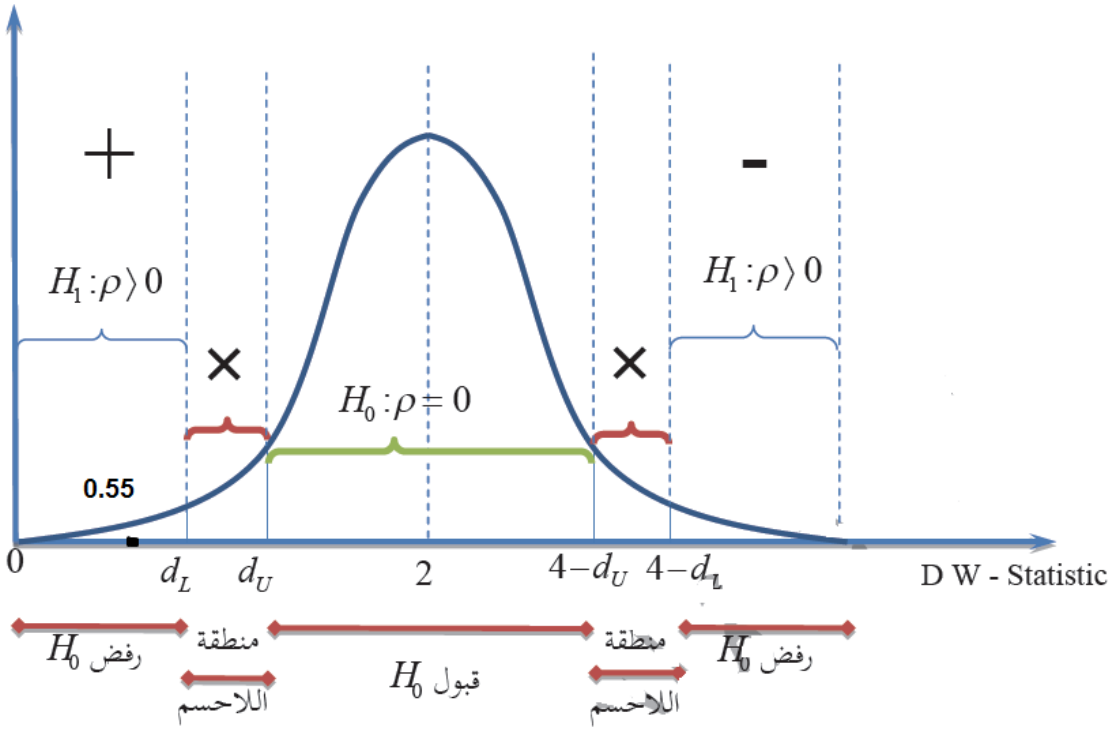

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

من البيان نلاحظ أن قيمة دربن واتسن المحسوبة تقع في المنطقة رفض فرضية العدم بين 0 و dl ومنه سوف نقبل الفرضية البديلة (وجود إرتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي) ونرفض الفرض العدم .

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار Jarque-Bera :

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحذار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحذار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

الجدول رقم (18-2): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 1 20	
Observations 20	
Mean	3.04e-19
Median	-0.000749
Maximum	0.004482
Minimum	-0.002574
Std. Dev.	0.002172
Skewness	0.720572
Kurtosis	2.425893
Jarque-Bera	2.005412
Probability	0.366885

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه نستنتج أن معادلة الإنحذار موزعة توزيعا طبيعيا .

ثانيا- التحليل الإقتصادي :

حسب منطق النظرية الإقتصادية ،فإن العائد على الأصول يرتبط بعلاقة طردية مع التغير النسبي للفوائد الدائنة (الفوائد على القروض) وله علاقة عكسية مع التغير النسبي للفوائد المدينة (الفوائد على الودائع) ،ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي:

كان معامل التغير النسبي للفوائد الدائنة يقدر ب (0.002070) وهذا مطابق لمنطق النظرية الإقتصادية ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد الدائنة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى إرتفاع العائد على الأصول بمقدار 0.002070 وحدة، أما فيما يخص الفوائد المدينة أيضا كان مطابق للنظرية الإقتصادية حيث جاءت (-0.001119) ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد المدينة بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى إنخفاض العائد على الأصول بمقدار 0.001119 وحدة.

3- العلاقة الإحصائية بين صافي الربح قبل الضريبة (المتغير التابع) و الفوائد الدائنة والمدينة (المتغيرات المستقلة) :

حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول التالي العلاقة بين صافي الربح قبل الضريبة y_1 والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وأهمها نجد الفوائد الدائنة x_1 , الفوائد المدينة x_2 .

بالرجوع إلى الدراسات النظرية والتطبيقية نجد أن هناك علاقة بين المتغير التابع (صافي الربح قبل الضريبة y_1) والمتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة والمدينة x_2; x_1).

ويمكن كتابة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على الشكل التالي:

$$Y=f(x_1 ;x_2) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

الجدول رقم (2-19) : مؤشرات صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة

السنوات	Y1	X1	X2
2012	45303035,9	125656992	35628203,2
2013	90443627,2	159447356	69131729,6
2014	57669938,2	195467334	66340127,1
2015	40929397,7	140371915	34150278,7
2016	60623566,8	160376840	54416458,3

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك

ولتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج

ويمكن الإستعانة بالبرنامج الحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي :

الجدول رقم (20-2): يوضح تحليل الارتباط بين صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 04/12/18 Time: 15:39
Sample: 2012 2016
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	67863903	14958226	4.536895	0.0453
X1	-0.670944	0.146530	-4.578894	0.0445
X2	1.848032	0.232713	7.941251	0.0155

R-squared	0.973551	Mean dependent var	58993913
Adjusted R-squared	0.947102	S.D. dependent var	19411723
S.E. of regression	4464629.	Akaike info criterion	33.74498
Sum squared resid	3.99E+13	Schwarz criterion	33.51064
Log likelihood	-81.36245	Hannan-Quinn criter.	33.11604
F-statistic	36.80832	Durbin-Watson stat	2.480295
Prob(F-statistic)	0.026449		

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

ومنه نستخلص أن معادلة الانحدار هي :

$$Y_1=67863903-0.670944X_1+1.848032X_2$$

أولا- التحليل الاحصائي

توضح قيم معامل R Square حيث بلغ 0.97 ومعامل التحديد (المصحح) RSquare Adjusted 0.94 مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية(الفوائد الدائنة والمدينة) استطاعت أن تفسر 0.96 من التغيرات الحاصلة في صافي الربح والباقي 0.04 يرجع الى عوامل أخرى .

يمكن المعرفة أيضا ان القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول أعلاه المعنوية العالية لإختبار F . (Prob F=0.026) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الخطي المتعدد من الناحية الاحصائية .

ونستنتج أيضا من الجدول أن المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة والفوائد المدينة) كانت معنوية من الناحية الاحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) وكذا الحد الثابت .

- تمثيل سحابة النقاط بين المتغيرين التابع والمستقل

في هذا الجزء من الدراسة سيتم نمذجة علاقة الربحية المقاسة بصافي الربح قبل الضريبة بدلالة مؤشرات الفوائد الدائنة والفوائد المدينة .

انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعتمد في صياغة المعادلة الرياضية التي يمكن لها أن تعطي أكبر قدرة تفسيرية بين الربحية ومؤشرات الفوائد الدائنة والمدينة ،وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، ويوضح الشكل أدناه التمثيل النقطي للمتغير التابع (صافي الربح Y_1) بذلالة المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة X_1 ،الفوائد المدينة X_2)

الشكل رقم (8-2) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة

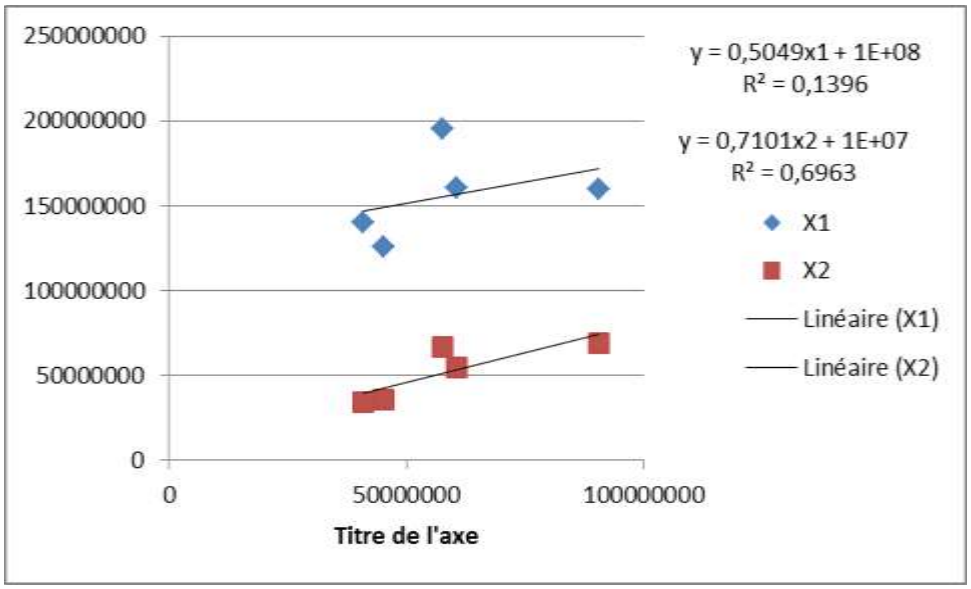

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

يساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل معادلة خط مستقيم تكون العلاقة خطية ،واذا كان انتشار على شكل قطع مكافئة تكون العلاقة اسية ، من خلال الشكل السابق يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرات ، فهي علاقة خطية باعتبار انتشار النقاط يقارب عموما لتشكيل خط مستقيم وبدالك نقول أن العلاقة بين صافي الربح والفوائد الدائنة والمدينة علاقة خطية .

- وبما أن R Square كانت أكبر من 0.97 استلزم لنا إختبار المشاكل الاحصائية :

- إختبار الارتباط الذاتي DW

نجد من جملة الفرضيات التي تعتمد عليها طريقة المربعات الصغرى كما ذكرنا سابقا , فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

لذا نقوم بالاختبار للتحقق من وجود هذا الارتباط من عدمه فيجري اختبار داربن واتسون للقيام بذلك .

وتنص فرضية العدم H_0 على انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء أي أن معامل الارتباط الذاتي معدوم .

بما أن عدد المشاهدات 5 فإن du و dl في جدول داربن واتسن غير موجودان اي أن القيمة تكون قريبة من العدد الصحيح 4 أي أن P أكبر من 2 . ومنه سوف نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية القبول ألا وهي وجود ارتباط ذاتي بين المتغير التابع والمتغير المستقل .

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار Jarque-Bera :

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

الجدول رقم (21-2): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 2012 2016	
Observations 5	
Mean	3.14e-08
Median	-199764.2
Maximum	4136419.
Minimum	-4094086.
Std. Dev.	3156969.
Skewness	0.031510
Kurtosis	1.861141
Jarque-Bera	0.271036
Probability	0.873264

المصدر : من اعداد الطالبين حسب مخرجات برنامج Eviews8

بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه نستنتج أن معادلة الإنحدار موزعة توزيعا طبيعيا .

ثانيا– التحليل الإقتصادي :

حسب منطق النظرية الإقتصادية ،فإن صافي الربح يرتبط بعلاقة عكسية مع الفوائد الدائنة (الفوائد على القروض) وله علاقة طردية مع الفوائد المدينة (الفوائد على الودائع) ،ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي:(جميع النتائج كانت مطابقة مع النظرية الإقتصادية).

كان معامل الفوائد الدائنة يقدر ب (-0.67) وهذا مطابق لمنطق النظرية الإقتصادية ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد الدائنة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى إنخفاض صافي الربح بمقدار 0.67 وحدة، أما فيما يخص الفوائد المدينة أيضا كان مطابق للنظرية الإقتصادية حيث جاءت 1.84 وهذه تعبر على التأثير الكبير ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد المدينة بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى ارتفاع صافي الربح بمقدار 1.87 وحدة.

4– العلاقة الإحصائية بين الإيرادات (المتغير التابع) و الفوائد الدائنة (المتغير المستقل) :

حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول التالي العلاقة بين الايرادات y_2 والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وأهمها نجد الفوائد الدائنة x_1 .

بالرجوع إلى الدراسات النظرية والتطبيقية نجد أن هناك علاقة بين المتغير التابع (الايرادات y_2) والمتغير المستقل (الفوائد الدائنة x_1).

الجدول رقم (22–2) : مؤشرات الايرادت والفوائد الدائنة

annee	y2	x1
2012	143194855,26	125656992,07
2013	187844830,72	159447355,88
2014	220246988,23	195467333,65
2015	162893613,66	140371915,13
2016	183686012,67	160376839,88

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات البنك

ولتقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج ،ويمكن الإستعانة بالبرنامج الحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي :

الجدول رقم (23-2):يوضح تحليل الارتباط بين الايرادات والفوائد الدائنة

Dependent Variable: Y2
Method: Least Squares
Date: 04/17/18 Time: 10:33
Sample: 2012 2016
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8382386.	10555607	0.794117	0.4851
X1	1.095523	0.066801	16.39985	0.0005

R-squared	0.988969	Mean dependent var	1.80E+08
Adjusted R-squared	0.985292	S.D. dependent var	28901923
S.E. of regression	3505163.	Akaike info criterion	33.26655
Sum squared resid	3.69E+13	Schwarz criterion	33.11032
Log likelihood	-81.16637	Hannan-Quinn criter.	32.84725
F-statistic	268.9551	Durbin-Watson stat	3.211202
Prob(F-statistic)	0.000493		

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

ومنه نستخلص نموذج الانحدار المقدر هو :

$$Y_2=8382386+1.095X_1$$

أولا– التحليل الاحصائي

يضهر من معادلة الانحدار أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة طردية ويستدل من التقدير أعلاه ما يلي :

- a=1.095 ويستدل على أن الفوائد الدائنة تؤثر طرديا على الايرادات ،وأن زيادة الفوائد الدائنة بمقدار 1% يترتب عليه حدوث ارتفاع في إيرادات البنك بمقدار قدره 1.095% ،ومنه المعلمة a بالنسبة ل x ،يتم حسابها عن طريق :

$$a = t * Std\ E(a)$$

$$\mathbf{a = 16.39985*0.066801}$$

وتضهر هذه القيمة كما في الجدول : a = 1.095

- C=8382386 ويستدل على أنه في حالة ما تكون الفوائد الدائنة منعدمة فإن متوسط الايرادات هو 8382386 .

- معامل التحديد R-squared =0.988969 هذا المعامل يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية و القيم المقدرة ، وبما أن القيمة أقرب إلى الواحد معنى ذلك أن الفوائد الدائنة تشرح وتفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في الايرادات .

أي أن معدلات الفوائد الدائنة تفسر 98.89% من الاختلافات التي تحدث في معدلات الايرادات و أن النسبة الباقية 1.10% ترجع لأخطاء عشوائية .

- الاختبارات المتعلقة بالنموذج ومعاملات الانحدار :

الغرض من هذا الإختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا ،وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار :

- صياغة الفروض حيث هناك فرضيتين

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب

- احصائية الاختبار :

يمكن معرفة أن القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول أعلاه المعنوية العالية لإختبار F ، (Prob F=0.000493) أي أن F المحسوبة أكبر من الجدولية فنرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب) ونقبل الفرضية البديلة (النموذج مناسب) ويستدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين معدلات الايرادات كمتغير تابع والفوائد الدائنة كمتغير تابع .

مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الخطي البسيط من الناحية الاحصائية .

- إختبار معنوية أثر الفوائد الدائنة على الإيرادات :

لدينا دائما الفرض العدم والفرض البديل حيث :

الفرض العدم	الفوائد الدائنة ليس لها أثر معنوي على الايرادات
االفرض البديل	الفوائد الدائنة لها أثر معنوي على الايرادات

ونستنتج من الدراسة أن المتغير المستقل (الفوائد الدائنة) كان معنوي من الناحية الاحصائية حسب اختبارt (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) وكذا الحد الثابت أي أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية ومنه :

نرفض فرض العدم (الفوائد الدائنة ليس له أثر معنوي على الإيرادات)ونقبل الفرض البديل (الفوائد الدائنة لها أثر معنوي على الايرادات) ،وهذا يشير إلى أهمية المتغير x في تفسير المتغير y ومعنويتة .

ويمكن رسم السلسلتين من خلال توضيح العلاقة بينهما (علاقة الانحدار) ،انطلاقا من النظرية الاقتصادية نجد أن الايرادات تستجيب للتغير لما تتغير الفوائد الدائنة والعلاقة بينهما علاقة طردية حيث كلما ارتفعت الفوائد الدائنة قابلها ارتفاع في الايرادات ، ونوضح ذلك برسم مخطط شكل الإنتشار :

الشكل رقم (9-2) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل

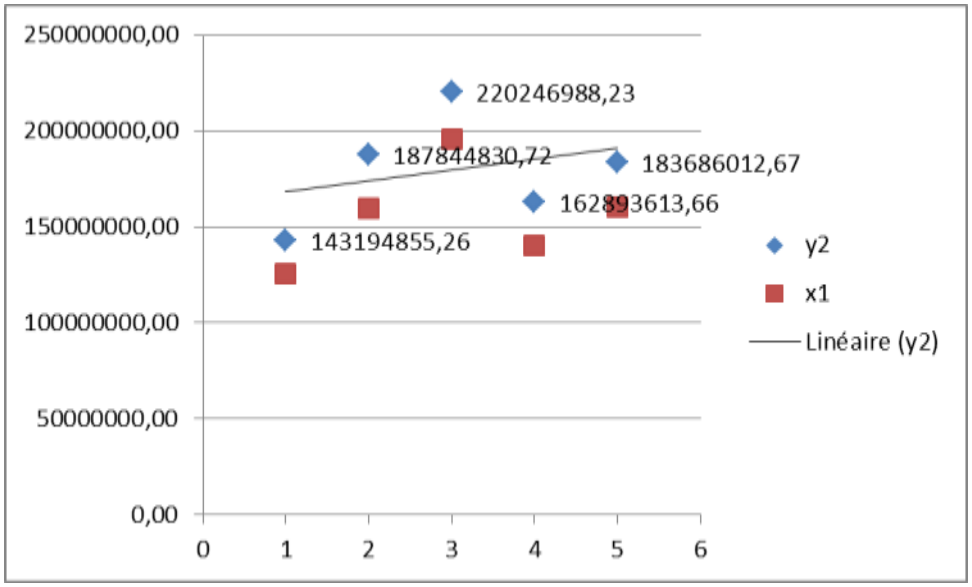

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار Jarque-Bera :

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

الجدول رقم (24–2): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 2012 2016	
Observations 5	
Mean	1.80e-08
Median	-392861.7
Maximum	4784227.
Minimum	-2847633.
Std. Dev.	3035560.
Skewness	0.749237
Kurtosis	2.269770
Jarque-Bera	0.578887
Probability	0.748680

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه نستنتج أن معادلة الإنحذار موزعة توزيعا طبيعيا .

ثانيا– التحليل الإقتصادي :

حسب منطق النظرية الإقتصادية ،فإن الايرادات ترتبط بعلاقة طردية مع الفوائد الدائنة (الفوائد على القروض) ،ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي:(جميع النتائج كانت مطابقة مع النظرية الإقتصادية).

كان معامل الفوائد الدائنة يقدر ب (1.095) وهذا مطابق لمنطق النظرية الإقتصادية ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد الدائنة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى ارتفاع الايرادات بمقدار 1.095 وحدة .

5– العلاقة الإحصائية بين المصاريف (المتغير التابع) و الفوائد المدينة (المتغير المستقل) :

حيث تمثل البيانات الموضحة في الجدول التالي العلاقة بين المصاريف y_3 والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وأهمها نجد الفوائد المدينة x_2 .

بالرجوع إلى الدراسات النظرية والتطبيقية نجد أن هناك علاقة بين المتغير التابع (المصاريف y_3) والمتغير المستقل (الفوائد المدينة x_2)

الجدول رقم (2–25) : مؤشرات المصاريف والفوائد المدينة

annee	y3	x2
2012	48094288,94	35628203,23
2013	88914497,87	69131729,62
2014	128403942,40	66340127,06
2015	60697566,84	34150278,69
2016	84631447,63	54416458,27

المصدر :من اعداد الطالبيين بالإعتماد على معطيات البنك

ولتقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على معاملات النموذج

ويمكن الإستعانة بالبرنامج الحصائي Eviews8 للحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي :

الجدول رقم (2–26):يوضح تحليل الارتباط بين المصاريف والفوائد المدينة

Dependent Variable: Y3
Method: Least Squares
Date: 04/17/18 Time: 11:02
Sample: 2012 2016
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	50124.99	31056045	0.001614	0.9988
X2	1.580838	0.575172	2.748463	0.0708

R-squared	0.715749	Mean dependent var	82148349
Adjusted R-squared	0.620998	S.D. dependent var	30868032
S.E. of regression	19003318	Akaike info criterion	36.64730
Sum squared resid	1.08E+15	Schwarz criterion	36.49107
Log likelihood	-89.61825	Hannan-Quinn criter.	36.22801
F-statistic	7.554046	Durbin-Watson stat	2.236944
Prob(F-statistic)	0.070833		

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews8

ومنه نستخلص نموذج الانحدار المقدر هو :

$$Y_3=50124.99+1.580X_2$$

أولا– التحليل الاحصائي

يضهر من معادلة الانحدار أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة طردية ويستدل من التقدير أعلاه ما يلي :

- a=1.580 ويستدل على أن الفوائد المدينة تؤثر طرديا على المصاريف ،وأن زيادة الفوائد المدينة بمقدار 1% يترتب عليه حدوث ارتفاع في مصاريف البنك بمقدار قدره 1.580% ،ومنه المعلمة a بالنسبة ل x ،يتم حسابها عن طريق :

$$a = t * Std\ E_{(a)}$$

$$\mathbf{a = 2.748463*0.575172}$$

وتضهر هذه القيمة كما في الجدول : a = 1.580

- C=50124.99 ويستدل على أنه في حالة ما تكون الفوائد المدينة منعدمة فإن متوسط المصاريف هو 50124.99 .
- معامل التحديد R-squared =0.715749 هذا المعامل يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم الفعلية و القيم المقدرة ، وبما أن القيمة أقرب إلى الواحد معنى ذلك أن الفوائد المدينة تشرح وتفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في المصاريف .

أي أن الفوائد المدينة تفسر 71.57% من الاختلافات التي تحدث في المصاريف وإن النسبة الباقية 28.43% ترجع لأخطاء عشوائية .

- الاختبارات المتعلقة بالنموذج ومعاملات الانحدار :

الغرض من هذا الإختبار هو التوصل إلى قرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل تمثيلا جيدا ،وفيما يلي خطوات إجراء الاختبار :

- صياغة الفروض حيث هناك فرضيتين

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب

- احصائية الاختبار :

يمكن معرفة أن القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F وكما نشاهد من الجدول أعلاه المعنوية العالية لإختبار F .

(Prob F=0.070833) أي أن F المحسوبة أقل من الجدولية فنقبل فرضية العدم (النموذج غير مناسب) ونرفض الفرضية البديلة (النموذج مناسب) ويستدل على عدم مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة بين المصاريف كمتغير تابع والفوائد المدينة كمتغير تابع .

مما يؤكد عدم وجود القوة التفسيرية للنموذج الخطي البسيط من الناحية الاحصائية .

- إختبار معنوية أثر الفوائد المدينة على المصاريف :

لدينا دائما الفرض العدم والفرض البديل حيث :

الفرض العدم	الفوائد المدينة ليس لها أثر معنوي على المصاريف
االفرض البديل	الفوائد المدينة لها أثر معنوي على المصاريف

ونستنتج من الدراسة أن المتغير المستقل (الفوائد المدينة) كان غير معنوي من الناحية الاحصائية حسب اختبارt (عند مستوى معنوية $P \leq 0.05$) وكذا الحد الثابت أي أن t المحسوبة أقل من t الجدولية ومنه :

نقبل فرض العدم (الفوائد المدينة ليس له أثر معنوي على المصاريف)ونرفض الفرض البديل (الفوائد المدينة لها أثر معنوي على المصاريف) ،وهذا يشير إلى أن المتغير x لا يفسير المتغير y و هو غير معنوي .

ويمكن رسم السلسلتين من خلال توضيح العلاقة بينهما (علاقة الانحدار) ،انطلاقا من النظرية الاقتصادية نجد أن المصاريف تستجيب للتغير لما تتغير الفوائد المدينة والعلاقة بينهما علاقة طردية حيث كلما ارتفعت الفوائد المدينة قابلها ارتفاع في المصاريف ، ونوضح ذلك برسم مخطط شكل الإنتشار :

الشكل رقم (2–10) : يمثل التمثيل الانتشاري للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل

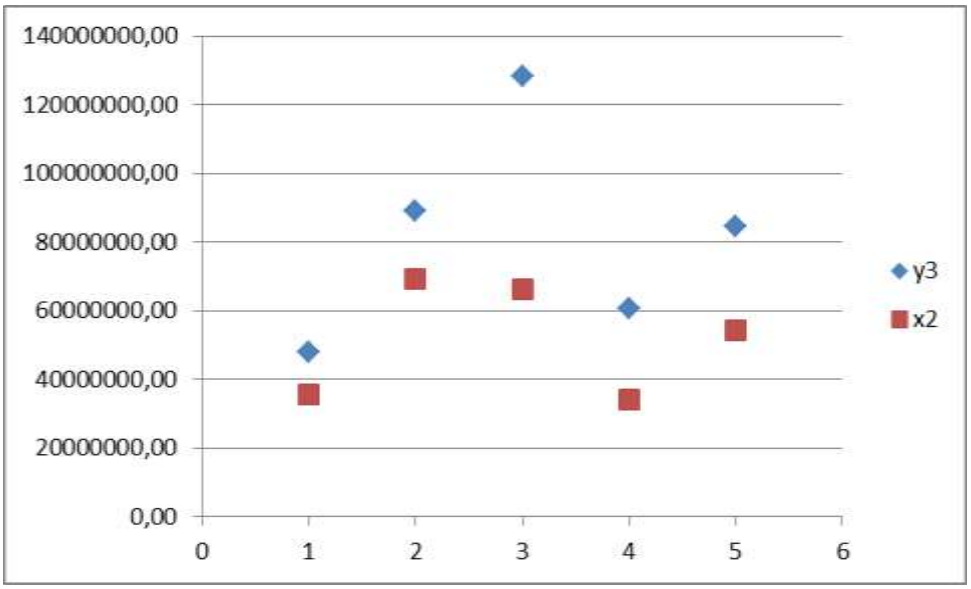

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

- إختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار Jarque-Bera :

بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم اختبار Jarque-Bera . حيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار.

الجدول رقم (2–27): يوضح التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار

Series: Residuals	
Sample 2012 2016	
Observations 5	
Mean	2.24e-08
Median	-1442278.
Maximum	23480829
Minimum	-20421687
Std. Dev.	16457356
Skewness	0.260526
Kurtosis	2.064322
Jarque-Bera	0.238956
Probability	0.887384

المصدر :من اعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews8

بما أن قيمة JB أكبر من 0.05 نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ومنه نستنتج أن معادلة الإنحذار موزعة توزيعا طبيعيا .

ثانيا– التحليل الإقتصادي :

حسب منطق النظرية الاقتصادية ،فإن المصاريف ترتبط بعلاقة طردية مع الفوائد المدينة (الفوائد على الودائع) ،ومن النتائج التي حصلنا عليها نجد الآتي:(جميع النتائج كانت مطابقة مع النظرية الاقتصادية).

كان معامل الفوائد المدينة يقدر ب (1.580) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية ،مما يعني أن كل زيادة في الفوائد المدينة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى ارتفاع المصاريف بمقدار 1.580 وحدة .

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير تسعير القروض المصرفية ودور هذه العملية في زيادة ربحية البنوك التجارية ، وستناول مناقشة تفصيلية لنتائج هذه الدراسة واختبار فرضياتها كما يلي:

أولا: اختبار فرضيات الدراسة :

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، الأمر الذي يمكننا من اختبار صحة فرضياته من عدمها، لذا يمكن عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الاولى:

- لا يوجد إرتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة .

من خلال النتائج الإحصائية المتوصل إليها نجد ان " لا يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين متغير معدل العائد على حقوق الملكية و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة " ، وهذا حسب النتائج المتوصل لها بإختبار. DW

مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي قبول الفرضية المذكورة ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة والفوائد المدينة وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في البنك محل الدراسة .

من خلال النتائج الإحصائية المتوصل إليها نجد ان "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة والفوائد المدينة وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة " ،وهذا حسب التوزيع الطبيعي المتبع من طرف البنك بين المتغيرات المستقلة

والمتير التابع حيث وجدنا حسب النموذج أن قيمة JB تساوي 0.27 وهي أكبر من 0.05 وأيضا المعنوية القوية بينهما ،إضافة الى الرتباط القوي بين المتغيرات حسب إختبار DW.

مما يدل وجود علاقة بين سياسة تسعير القروض المتبعة من طرف البنك والربحية المنتظرة منها، وهذا ما يعني رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة:

- يوجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة) والمتغير التابع (الايرادات) عند مستوى دلالة يقارب الى 1 الصحيح .

بعد الدراسة وجدنا أن معامل التحديد (المصحح) RSquare Adjusted يقدر ب0.98 مما يعني أن المتغير المستقل (الفوائد الدائنة) استطاع أن يفسر 0.98 من التغيرات الحاصلة.

مما يدل على وجود علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين الفوائد الدائنة (المتغير المستقل) والإيرادات (المتغير التابع) ،وبالتالي قبول الفرضية.

الفرضية الرابعة:

- لا توجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع المتمثل في المصاريف والمتغير المستقل المتمثل في الفوائد المدينة .

بعد الإختبار الإحصائي إستنتجنا أن المتغير المستقل (الفوائد المدينة) كان غير معنوي من الناحية الاحصائية حسب اختبارt (عند مستوى معنوية $P \geq 0.05$) أي أن t المحسوبة أقل من t الجدولية .

مما يدل على عدم وجود علاقة معنوية بين المصاريف والفوائد المدينة، وبالتالي قبول الفرضية المذكورة ورفض الفرضية البديلة .

الفرضية الخامسة:

- لا يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين متغير معدل العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة.

من خلال النتائج الإحصائية المتوصل إليها نجد ان " يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين متغير معدل العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة " ، وهذا حسب النتائج المتوصل لها بإختبار DW .

مما يدل على وجود ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي رفض الفرضية المذكورة وقبول الفرضية البديلة.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

نحاول مناقشة نتائج الدراسة الميدانية لموضوع البحث من خلال عرض هذه النتائج بشكل متسلسل مع محاولة مناقشتها، من خلال تقديم تفسير واضح ومنطقي لهذه النتائج المتوصل إليها بغرض الإجابة على إشكالية هذه الدراسة .

– عدم وجود إرتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة ، هذا ما يدل وجود معنوية بين المتغيرين ، وهذا أيضا يوضح لنا تحقق الأثر بين عملية تسعير القروض وربحية البنوك التجارية ، فلو كان هناك ارتباط ذل هذا على أن التأثير يكون معدوم و ينصب في وجهة واحدة.

– وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائية بين الايرادات والفوائد الدائنة مقاسه بمعادلة الإنحدار الخطية البسيطة وتشير تلك النتيجة إلى انه كلما زادت الفوائد الدائنة أدى إلى ارتفاع الايرادات حيث أن زيادة نسبة الفوائد تعني وجود أموال نقدية سائلة لدي البنك غير مستغلة ضمن الأصول المدرة للربح وبالتالي وجود فرص استثمارها مما ينعكس ايجابا على الربحية .

– وجود علاقة خطية بين المتغير التابع الربحية مقاسه بمعدل صافي الربح قبل الضريبة والمتغير المستقل الفوائد الدائنة والمدينة .

– وجود علاقة ارتباط طردية غير معنوية إحصائيا عند مستوي الدلالة 0.7157 بين الربحية مقاسه بمعدل المصاريف و الفوائد المدينة (الفوائد على الودائع) ، وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة قدرة البنك على استخدام الأموال المتاحة لديه من حقوق الملكية لأغراض استثمارها في موجودات وأصول معززة للدخل، أي اعتماد البنوك بدرجة أساسية على الموارد المتاحة من (الودائع) لتحقيق تلك العوائد.

– وجود إرتباط ذاتي بين معدل العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة ، يدل على غياب المعنوية بينهما ويدل أيضا على إنعدام الأثر بين المتغيرين .

– الارتباط الوثيق بين مبتغى البنك ألا وهو تحقيق أكبر ربحية (المقاس بمعدل الدخل التشغيلي) ممكنة بأقل خسائر والعمليات المقامة على حركة القروض والودائع (المقاسة بصافي الدخل) داخل البنك بحيث يكون هدا الإرتباط ذاتي خالي من الشوائب المشوهة لهذا الأخير وامكانية توزيع الملائم للفوائد الدائنة والمدينة لعدم الوقوع في عامل الخسارة من جهة و عامل رضى الزبائن من جهة أخرى .

إذ لا تعتبر هذه القواعد بمثابة حلولا نهائية ومثالية لمواجهة عملية تسعير القروض المصرفية، وهذا للطبيعة المتغيرة والمتطورة للعمليات المصرفية ، ويختلف تطبيق هذه المتطلبات والقواعد على حسب طبيعة التسويقية لكل بنك.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا الوقوف في هذا الفصل على الجانب التطبيقي لموضوع دراستنا وهي تأثير عملية تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية، ومحاولة إسقاط ما تم التطرق له في الفصل الأول على الواقع من خلال دراسة كمية لبنك CNEP بولاية ورقلة بالاعتماد على القوائم المالية الممنوحة لنا من طرف مسؤولي البنك، وقد تمت معالجة البيانات المتحصل عليها بالاستعانة ببرنامج Eviews 8، إذ تبين لنا من خلال نتائج هذه الدراسة القياسية أن نجاح عملية تسعير القروض المصرفية يتطلب العمل على ديناميكية تسويقية تسمح بمجارات السوق والمنافسة الخارجية ،والموازنة بين ماهو مدخول للبنك وما هو مخروج له ، و إضافة إلى ذلك الموازنة المعقولة بين الفوائد الممنوحة على القروض والفوائد الممنوحة على الودائع للرفع من جميع مكاسب البنك.

ومن النتائج أيضا وجود تناسب بين سياسة التسعير المتبعة من طرف البنك و الربحية المنتظرة منها ، وتوصلت الدراسة أن من بين أهم متطلبات الإدارة السليمة لتسعير الخدمات المصرفية هو توفر إطار فني وإداري ورقابي فعال، و وجود التشريعات القانونية الملائمة للعمليات المصرفية ، و توفر أنظمة التشغيل و الأمان الفعالة لإدارة العمليات المصرفية من جهة الزبون والبنك في آن واحد والمستمدة بالأساس من مقررات لجنة بازل الدولية.

الخـــــــــاتمة

الخاتمة العامة

لقد أصبح موضوع تسعير القروض المصرفية من المواضيع الهامة التي تشكل هاجسا للمؤسسات البنكية خاصة مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية ،خصوصا في ظل التطور التقني المتسارع الذي شهدته الصناعة المصرفية وتزايد الخيارات المتاحة أمام الجهات المقترضة ونتيجة لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها مجبرة على مسايرة هذه التغيرات ،وكان الزاما على البنوك تطبيق أسعار تنافسية للاحتفاظ على الحصص السوقية وتغطية كافة المصاريف الخاصة بها .

فمردودية البنك راجعة للتسعير الأنسب للقروض، فالتكلفة المنجرة على هذه العملية تعتبر كمصاريف عليه فلابد على أي بنك أن يجاري هذه الأخيرة ليزيد من ربحيته ،ومن منطق أهمية هذا الموضوع كان تركيز هذه الدراسة حول متطلبات الإدارة السليمة لتسعير القروض المصرفية ، من خلال عرض مختلف جوانب عملية التسعير ومختلف الإجراءات والتدابير الواجب العمل بها من قبل البنوك لترشيد عملية تسعير القروض المصرفية ،والذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على كيفية تسعير البنوك التجارية لتسهيلاتها الإئتمانية مركزين في ذلك على الربح الناتج على الفوائد الدائنة والمدينة، و لإعطاء البحث بعدا تجريبيا قمنا بدراسة حالة بنك CNEPورقلة ،حيث تمكنا من الخروج بالنتائج والتوصيات الآتية :

1- النتائج :

1. إن البنك CNEP ورقلة يهتم كثيراً بعامل الربح ويهمل نوعية الإستثمارات، و يتضح ذلك من خلال التغير البطيء في أسعار القروض المصرفية خلال سنوات الدراسة حيث يظهر اعتماد البنك على تسعير خدماته عن طريق التعديل في الأسعار الواردة في التعريفة للسنة السابقة، إن لم يكن يتبنى ذات التعريفة؛
2. القروض المصرفية تمثل الجزء الاكبر من إجمالي الاصول في CNEP ورقلة؛
3. يلجأ بنك CNEP ورقلة الى تبني وضع أسعار تنافسية للقروض المصرفية كوسيلة للتميز في السوق؛
4. يتبع بنك CNEP تسعير القروض المصرفية عن طريق التعديل في نوع خدمة العام السابق وتبيّن هذا من إيرادات البنك من القروض المصرفية خلال فترة الدراسة؛
5. اتضح أن إيرادات البنك من القروض المصرفية ظلت خلال فترة الدراسة أعلى من إيرادات البنك بالنسبة للإيرادات الأخرى، لذلك ظلت هي المؤثر الأكبر في إجمالي إيرادات البنك خلال فترة

الدراسة؛

6. يعمل البنك CNEP ورقلة على احداث توازن في ميزانيته لتجنب مخاطر المصرفية وتفادي الوقوع في نقص السيولة.

2- إختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، الأمر الذي يمكننا من اختبار صحة فرضياته من عدمها، لذا يمكن عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الاولى:

- لا يوجد إرتباط ذاتي بين معدل العائد على حقوق الملكية والتغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة .

توصلنا حسب النتائج على عدم وجود ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي قبول الفرضية المذكورة ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيري الفوائد الدائنة والفوائد المدينة وبين متغير صافي الربح قبل الضريبة في البنك محل الدراسة .

توصلنا حسب النتائج على وجود علاقة بين سياسة تسعير القروض المتبعة من طرف البنك والربحية المنتظرة منها، وهذا ما يعني رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة:

- يوجد علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الفوائد الدائنة) والمتغير التابع (الايرادات) عند مستوى دلالة يقارب الى 1 الصحيح.

توصلنا حسب النتائج على وجود علاقة تفسيرية ذات دلالة إحصائية بين الفوائد الدائنة (المتغير المستقل) والإيرادات (المتغير التابع)، وبالتالي قبول الفرضية.

الفرضية الرابعة:

- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع المتمثل في المصاريف والمتغير المستقل المتمثل في الفوائد المدينة .

توصلنا حسب النتائج على عدم وجود علاقة معنوية بين المصاريف والفوائد المدينة، وبالتالي قبول الفرضية المذكورة ورفض الفرضية البديلة.

الفرضية الخامسة:

- لا يوجد ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين متغير معدل العائد على الأصول و التغير النسبي للفوائد الدائنة والمدينة.

توصلنا حسب النتائج على وجود ارتباط ذاتي ذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي رفض الفرضية المذكورة وقبول الفرضية البديلة.

3- التوصيات :

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. تشجيع البنوك على تبني اسس علمية في تسعير القروض المصرفية .

2.على البنوك الاهتمام بتنويع القروض المصرفية بإدخال التقنية المصرفية والابتكار في الخدمات المصرفية.

3.تحتاج البنوك الجزائرية الى إعداد بحوث و دراسات حول تكلفة القروض المصرفية حتي تكون اساساً مناسباً لوضع اسعار للقروض المصرفية التي تقدمها.

4.على البنوك الاتجاه نحو وضع اسعار تنافسية لجذب العملاء المستقبلين .

5.توجيه الإهتمام إلى الائتمان المصرفي ووضع الأدوات والآليات المناسبة لزيادة الودائع وهذا بالتحكم بأسعار الفائدة .

6.العمل على إيجاد مؤشر مرجعي لأسعار الفائدة في CNEP بنك .

7.مجال تسعير القروض المصرفية من المجالات الاقل تناولاً سواء في الدراسات الاكاديمية او الدراسات داخل المصارف لذلك يوصي الباحث بمزيد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

ومن آفاق البحث : تناولنا في بحثنا المتواضع بعض النماذج البسيطة والمتعددة لعملية تسعير القروض و أثرها على ربحية البنوك، لنترك المجال للباحثين مستقبلا للبحث في:

- ✓ أهمية استخدام منهج التكلفة في تحسين عملية تسعير القروض؛
- ✓ أثر تسعير القروض على الأداء المالي للبنوك؛
- ✓ إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على تسعير القروض؛
- ✓ المنافسة و دوروها في عملية تسعير القروض المصرفي.

المـــــــــراجع

I–المراجع باللغة العربية:

أولا– الكتب:

1- البكري ثامر ياسر، **تسويق الخدمات الصحية**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

2- الشعار محمد، **أسس العمل المصرفي**، الجندي لطباعة والنشر، حلب، 2005.

3- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة، عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية لنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

4- عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، دار البيان لطباعة والنشر،القاهرة،1999.

5- منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.

6- اللوزي وأخرون، **إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، عمان، ط1، 1997

ثانيا– المذكرات والبحوث الجامعية:

7- الزين عمر الزين الأمين، **تسعير الخدمات المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان بالتطبيق على البنك الإسلامي السوداني للفترة من2007–2012**، مجلة جامعة بحث الرضا العلمية، العدد 15، 2005.

8- بيومي محمد عمارة، **سياسات التسعير وخصومات البيع**، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، كلية التجارة،2009-2010.

9- دريدري بشير، **سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مطاحن الواحات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.

10- رقاقبة نبيلة، **دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر للفترة 2004-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

11- ساطع سعدي شملخ، **العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة**، دراسة ميدانية، رسالة درجة ماستر للمحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

12- سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014- 2015.

13- عماد الدين أحمد السندي أحمد، **أثر طرق تسعير الخدمات المصرفية على الايرادات في المصارف السودانية**، السودان، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007.

14- علي محمود محمد، **سعر الفائدة وثاتيره في ربيحية المصارف التجارية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، 2014.

15- عيساوي زينب، **أثر السياسة التسعيرية للخدمات على القرار الشرائي للمستهلك**، شهادة ماستر في العلوم التجارية، ورقلة 2010-2012.

16- محمد الصغير ديبونة، **أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية**، حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2014-2015، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

17- مسعى سمير،**تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

18- مقيمح صبري، **محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائر** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2010.

19- خضران يحي و بن طرفة موسى،**دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

20- هبال عادل، **إشكاية القروض المصرفية المتعثرة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2011-2012.

II-المراجع باللغة الأجنبية:

21- Rafael, Repullo and Javer, Suarez, **LoanPricing Under Basel Capital Requirements**, Journal of Financial Intermediation, 2004.

22- Sundmacher, Maike and Ellis,Craig. **Economic Capital**, **LoanPricing and Rating Arbitrage**,University of Western Sydney,School of Business, 2008.

III– المواقع الإلكترونية :

23-**https**://**www**.**ta3lime**.**com**/**showthread**.**php?t=6132**.

24 - **http**://**www**.**startimes**.**com**/**?t=14963497**.

25**– http**://**www**.**bank–of–algeria**.**dz**/**html**/**rapport**.**htm**.